الأمم المتحدة S/PV.5910

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون

مؤقت

الجلسة **٥٩١٠**

الجمعة، ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٤٠

نيويورك

الرئيس:	السيد خليل زاد	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	إندونيسيا	السيد ناتاليغاوا
	إيطاليا	السيد سباتافورا
	بلجيكا	السيد غرولز
	بنما	السيد سويسكم
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الطلحي
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد ليو زمين
	فرنسا	السيد لاكروا
	فييت نام	السيد لو لونغ مينه
	كرواتيا	السيد يوريكا
	كوستاريكا	السيد وايسلدر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بالعراق

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

08-38027 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بالعراق

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالة من ممثل العراق، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون له الحق في التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أرحب باسم المجلس، ترحيبا حارا بمعالي السيد هوشيار زيباري، وزير خارجية العراق.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد هوشيار زيباري (العراق) مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في المشاورات السابقة للمجلس، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد إبراهيم غمباري، المستشار الخاص بشأن العهد الدولي مع العراق ومسائل سياسية أخرى.

تقرر ذلك.

أدعو السيد غمباري إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد وارن ساك ، الأمين العام المساعد، المراقب المالي لمكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات.

تقرر ذلك.

أدعو السيد ساك إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن استرعي الانتباه إلى الوثيقتين S/2008/350 و S/2008/380، اللتين تتضمنان رسالتين مؤرختين ٢٩ أيار/مايو و ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ ، على التوالي، موجهتين من الممثل الدائم للعراق إلى رئيس مجلس الأمن.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين إعلاميتين من السيد إبراهيم غمباري، المستشار الخاص المعني بالعهد الدولي مع العراق ومسائل سياسية أخرى، والسيد وارن ساك، الأمين العام المساعد، المراقب المالي لمكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، وإحاطة إعلامية أقدمها متكلماً بصفتي ممثل الولايات المتحدة الأمريكية باسم القوة المتعددة الجنسيات.

وسأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الولايات المتحدة الأمريكية باسم القوة المتعددة الجنسيات.

يشرفني أن أقدم إلى المجلس اليوم تقريرا بالنيابة عن القوة المتعددة الجنسيات في العراق، وأود في البداية أن أرحب ترحيبا حارا في المجلس بمعالي السيد هوشيار زيباري وزير خارجية العراق. كما أود أن أرحب بوكيل الأمين العام، إبراهيم غمباري، والأمين العام المساعد والمراقب المالي وارن ساك، وأشكرهما على مشاركتهما في مناقشة اليوم. ونتذكر أيضا زملاءنا في الميدان، لا سيما

الزملاء من موظفي الأمم المتحدة، وباسم المجلس، أعرب عن تقديرنا للممثل الخاص، ستافان دي ميستورا وموظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في العراق على تفانيهم وعملهم المضني.

ويسعدني أن أبلغكم بأن البيئة الأمنية في العراق آخذة في التحسن بفضل جهود وتضحيات قوات الأمن العراقية والقوة المتعددة الجنسيات. فكل المؤشرات الرئيسية لأعمال العنف قد انخفضت بصورة ملحوظة مقارنة بمستويات ما قبل زيادة قوام القوات. واتخذت قوات الأمن العراقية خطوات كبرى فيما يتعلق بالقدرة والكفاءة، وبسطت الآن قيادتها وسيطرتها على جميع أقسام الجيش العراقي. وحققت القوات العراقية وقوات التحالف هذه المكاسب الأمنية حتى أثناء خفض قوام قوات التحالف مقارنة بمستويات ما قبل زيادته.

وعلى الرغم من أن هذا التقدم يشجعنا، لا تزال هناك تحديات. فبالنسبة للعديد من الأسر العراقية، لا تزال آثار وتهديدات العنف تشكل مصدر قلق يومي. ويجب توسيع نطاق أوجه التقدم المحرز في المجال الأمني وتعزيزها وتكملتها بتحقيق مكاسب مناسبة فيما يتعلق بالمصالحة الوطنية والحكم الرشيد. ونشيد بحكومة وشعب العراق على التزامهما بالاستفادة من هذا التقدم الذي تحقق بشق الأنفس من أجل بناء عراق آمن، اتحادي وديمقراطي، وتعددي وموحد، يمكنه أن يحكم نفسه وأن يدافع عن نفسه ويحافظ عليها.

واليوم، باسم القوة المتعددة الجنسيات، أود أن أناقش أربع نقاط.

أولا، اسمحوا لي أن أتناول انخفاض الحوادث الأمنية وأعمال العنف. فقد انخفض العدد الإجمالي لحوادث العنف الآن إلى أدنى مستوياته خلال أكثر من أربع سنوات، رغم الزيادة المؤقتة في أعمال العنف المرتبطة بالعمليات العسكرية التي قام بها العراق مؤخرا في البصرة ومدينة الصدر والموصل.

وانخفض عدد المدنيين الذين لقوا مصرعهم بسبب أعمال العنف بنسبة ٧٥ في المائة منذ تموز/يوليه ٢٠٠٧. وانخفضت الهجمات الشهرية المثيرة للانتباه في العراق، مثل السيارات المفخخة، في أيار/مايو ٢٠٠٨، إذ هبطت إلى ما دون المستوى المنخفض السابق للسنتين الماضيتين الذي سجلته في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. غير أن استخدام التفجيرات الانتحارية، بما في ذلك الهجمات التي تنفذها نساء انتحاريات، لا يزال يشكل تهديدا، لا سيما أن التدابير الأمنية التي اتخذها السكان والمعارضة المحلية للمتمردين في بعض المقاطعات تجعل من العسير استخدام الأجهزة المتفجرة المحلية الصنع المحمولة على المركبات.

وازداد عدد التفجيرات الانتحارية من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ إلى شباط/فبراير ٢٠٠٨ قبل أن ينخفض في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠٨.

وانخفضت الهجمات التفجيرية الملفتة للأنظار في أيار/مايو ٢٠٠٨ بأكثر من ٧٠ في المائة مقارنة عن الذروة التي بلغتها في آذار/مارس ٢٠٠٧. بَيد أن تنظيم القاعدة في العراق وغيره من المتطرفين لا يزالون عازمين وقادرين على تنفيذ فظائع ملفتة للأنظار، مثلما فعلوا في ١٥ نيسان/أبريل عندما قُتل ١٥٠ مدنياً في مجموعة من الهجمات في جميع أرجاء العراق.

غير أن عدد الوفيات الناجمة عن العنف العرقي والطائفي في أدنى مستوياته الآن خلال السنوات القليلة الماضية، مما يدل على ازدياد عجز الإرهابيين عن إعادة تأجيج دورة العنف العرقي والطائفي. وخلال الأسبوعين الأخيرين من أيار/مايو ٢٠٠٨، لم تسجل أي حالة وفاة مؤكدة بسبب العنف العرقي والطائفي في بغداد. وفي

نسيان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٨، سجلت ٣٨ حالة وفاة في بغداد نُسبَت إلى أسباب عرقية وطائفية. وهذا تحسن ممتاز إذا ما قورن بوقوع أكثر من ١ ٦٠٠ حالة وفاة بسبب العنف العرقي والطائفي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

وفي الوقت ذاته، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء تواجد المقاتلين الأجانب في العراق. ويجب أن تبذل حكومة سورية المزيد لوقف العمليات التي تقوم بها شبكات المقاتلين الأجانب من داخل أراضيها والتي تستمر في توفير الأغلبية الساحقة من المفجِّرين الانتحاريين المسؤولين عن قتل العراقيين الأبرياء.

كما يجب أن توقف حكومة إيران تدريب وتجهيز وتمويل قوة القدس التابعة لسلاح الحرس الثوري الإيراني، وهي عناصر عراقية تعتمد العنف وتشكل تحديا لأمن العراق وسلطة الحكومة العراقية وقوات الأمن. وفي هذا الصدد، ندعو حكومة إيران إلى تنفيذ تعهداتها باحترام سيادة العراق وسلامة حدوده، الشيء الذي لم تفعله حتى الآن.

ثانيا، أود أن أصف الزيادة الطيبة في قدرة وكفاءة قوات الأمن العراقية.

يخدم الآن في قوات الأمن العراقية ما يزيد على ٥٥٩ ٠٠٠ فرد. ويمثل هذا الرقم زيادة تتجاوز ١٩ ٠٠٠ فرد منذ تقريري الأخير المقدم لكم في نيسان/أبريل. ومنذ ١ أيار/مايو ٢٠٠٨، تقوم ١٤٧ كتيبة مقاتلة من الجيش العراقي بعمليات، مما يمثل زيادة قدرها ٢٤ كتيبة مقاتلة منذ تقريري الأخير. وتشارك الآن ثماني كتائب أخرى في مجال تشكيل القوات، وتخطط القوة المتعددة الجنسيات في العراق لإضافة ١٤ كتيبة في مجال تشكيل القوات في عام ٢٠٠٨. وتستطيع الآن أربع كتائب للعمليات الخاصة القيام بعملياتها بأدنى دعم من جانب قوات التحالف، وهناك كتيبتان أخريان في مجال تشكيل القوات.

ومن بين الكتائب المقاتلة المكونة داخل الجيش العراقي، هناك ٦٥ في المائة مصنَّفة بوصفها كتائب لا تستطيع تولي قيادة العمليات فحسب، بل قادرة أيضا على تخطيط العمليات وتنفيذها ومواصلتها بأقل مساعدة من جانب قوات التحالف، أو دون مساعدة منها على الإطلاق. ومنذ آذار/مارس ٢٠٠٨، قامت تسع كتائب إضافية بتحسين كفاءتها وتستطيع الآن القيام بعمليات لمكافحة التمرد بدعم من قوات التحالف.

وتكتسب أيضا القوات الجوية العراقية والقوات البحرية العراقية كفاءة في هذا المجال. وطوال الشهور التسعة الماضية، ازدادت الطلعات الجوية للقوات الجوية العراقية بحوالي ٧٥٠ في المائة، مع قيام القوات الجوية العراقية بما يزيد على ٥ ٠٠٠ طلعة جوية في هذا العام حتى الآن. وفي فترة الشهور التسعة ذاتها، زاد عدد الدوريات التي تقوم بها القوات البحرية العراقية في المياه الإقليمية العراقية بحوالي ٢٥٠ في المائة، بمتوسط ٣٥ دورية كل أسبوع.

كما تواصل الشرطة الوطنية العراقية تحسين كفاءتها. توجد الآن ٤٤ كتيبة من الشرطة الوطنية المصرَّح بها، بما فيها الوحدة الوطنية للتصدي للطوارئ. ومن بين تلك الكتائب توجد ١١ كتيبة قادرة على تخطيط العمليات وتنفيذها ومواصلتها بدعم من قوات التحالف.

وعلاوة على ذلك، حدثت زيادة كبيرة في العمليات التي تمت تحت القيادة العراقية خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة. وفي آذار/مارس ٢٠٠٨، أطلقت الحكومة العراقية عملية صولات الفرسان لاستعادة القانون والنظام في البصرة. وفي نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٨، قامت حكومة العراق بتخطيط وتنفيذ عمليات مماثلة في مدينة الصدر وفي الموصل. وبهذه العمليات، تُظهر قوات الأمن العراقية قدرتها على القيام بعمليات مكثَّفة في ثلاثة أجزاء من البلد في آن واحد.

وبوجه عام، فإن قوات الأمن العراقية آخذة في النمو والتحسن، ولكن بمعدلات مختلفة. وفي مجالات عديدة في جميع أنحاء العراق، تعمل قوات العمليات الخاصة العراقية وكتائب الجيش والشرطة الوطنية ووحدات الشرطة الخاصة بشكل مستقل عن قوات التحالف، أو جنبا إلى جنب مع هذه القوات. وتظهر هذه الوحدات باستمرار درجة عالية من الكفاءة في عمليات مكافحة التمرد التي تشنها ضد القاعدة وغيرها من الجماعات المتطرفة في العراق. وفي مدن كثيرة، مثل الرمادي وكركوك، تحتل الشرطة العراقية مركز الصدارة في توفير الأمن للسكان، حيث تؤدي عملها على خير وجه وتحظى بثقة السكان المحليين.

ثالثا، أود أن أقدم معلومات مستجدة عن دور التحالف. وأود أن أذكِّر المجلس بأنه يوجد الآن أكثر من ٣٠ بلدا تضطلع بدور هام في تعزيز الأمن في العراق، إما بالعمل بوصفها عضوا في التحالف، أو بدعم بعثة التدريب التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي، أو بالمساهمة في العمليات التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

يشارك أعضاء التحالف، خلاف الولايات المتحدة، بحوالي ١٠ ٠٠٠ جندي في القوة المتعددة الجنسيات و ٤٥٠ آخرين لدعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ويقوم كل مساهم – بدءا بالبريطانيين في الجنوب الشرقي إلى مدربي الشرطة الإيطاليين الذين يقدمون الخبرة شبه العسكرية إلى الشرطة الوطنية العراقية؛ ومن المنغوليين الذين يوفرون الأمن للمعسكرات إلى الجورجيين الذين تتضمن مهامهم الكثيرة تقديم الحماية إلى موظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق – بالاضطلاع بدور حيوي في تمكين حكومة العراق من تولي المسؤولية الكاملة عن الدفاع عن شعبها وتوفير الأمن له.

رابعا، أود أن أشدد على أن القوة المتعددة الجنسيات تواصل تدريجيا عملية نقل المسؤولية عن الأمن إلى حكومة العراق.

وفي البداية، من المهم أن ندرك أن القوات العراقية وقوات التحالف قد حققت المكاسب الأمنية التي وصفتها حتى أثناء خفض حجم القوة المتعددة الجنسيات عن حجم مستويات الطفرة في زيادة القوات. وبنهاية أيار/مايو ٢٠٠٨، غادرت العراق ثلاثة ألوية من الفرق القتالية التابعة للولايات المتحدة وكتيبتان من مشاة البحرية الأمريكية ووحدة استطلاع تابعة لمشاة البحرية دون استبدالها. وبالإضافة إلى ذلك، سحبت أستراليا قواتها من محافظة ذي قار في أوائل حزيران/يونيه.

واعتبارا من منتصف أيار/مايو، تولت قيادة القوات البرية العراقية مهام القيادة والسيطرة بالنسبة إلى ١٢ فرقة من فرق الجيش العراقي، بما في ذلك مقر قيادة ٥٠ لواء و ١٦٤ كتيبة. وبالإضافة إلى ذلك، تخضع الآن الفرقتان السادسة والتاسعة لإشراف قيادة العمليات ببغداد التابعة للقيادة التكتيكية بوزارة الدفاع، مع احتفاظ القوات البرية العراقية بالسيطرة الإدارية.

وامتدت قيادات العمليات لتشمل محافظات نينوى وكربلاء وسامراء والبصرة وديالا.

وبالمثل، تواصل حكومة العراق الاضطلاع بمسؤولية أكبر في توفير الأمن للمحافظات عن طريق عملية فرض السيطرة العراقية على المحافظات. وقد تولت تسع محافظات مما مجموعه ١٨ محافظة المسؤولية عن فرض السيطرة العراقية على المحافظات وتتقدم باقي المحافظات بشكل جيد في هذا المضمار. فعلى سبيل المثال، من المتوقع أن تنتقل محافظتا الأنبار والقادسية إلى السيطرة العراقية في أوائل صيف عام ٢٠٠٨.

أخيرا، أود أن أوضح أن حكومتي الولايات المتحدة والعراق تتفاوضان الآن بشأن إقامة علاقة طويلة الأجل تعترف بعملية الانتقال هذه وبازدياد قدرة قوات الأمن العراقية على الاضطلاع بمسؤولية أكبر عن تحقيق الأمن والاستقرار.

في الختام، من الواضح مدى الأهمية التي تحظى بها التحسينات الأخيرة في الحالة الأمنية في جميع أنحاء العراق. وبالرغم من ذلك، يجب على حكومة العراق تكثيف تنفيذ التدابير التكميلية للإبقاء على هذه المكاسب.

وتشمل تلك التدابير الإجراءات المتخذة لدعم توفير المساعدة الإنسانية والخدمات الأساسية لجميع المواطنين العراقيين، بمن فيهم اللاجئون العراقيون؛ والتحسين المستمر في تنفيذ الميزانية للارتقاء بمسؤولية العراق عن التعمير والتنمية؛ وتوفير فرص العمالة المستدامة؛ والتقدم المستمر بشأن المصالحة السياسية. وإجراء انتخابات نزيهة في المحافظات من شأنه أن يؤدي دورا هاما في تيسير المصالحة وتكوين حكومات نيابية للمحافظات.

ويمكننا، بل ويجب علينا، أن نساعد العراق على تحقيق النجاح. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا وشكرنا للقوة المتعددة الجنسيات في العراق ولجميع أعضائها على ما يقدمونه من أجل مساعدة الشعب العراقي على مواصلة كفاحه التاريخي لبناء أمة مستقرة وآمنة. إن هذا الكفاح من أجل مستقبل العراق أمر حيوي لأنه سيشكل مستقبل الشرق الأوسط بشكل أوسع، وسيؤثر المستقبل الأوسع للشرق الأوسط على استقرارنا وأمننا جميعا.

وكما شاهدنا فقد أُحرز تقدم هائل، ولكن هذه المكاسب التي حصلنا عليها بشق الأنفس ضعيفة، وما زال أمام حكومة وشعب العراق طريق طويل. ونحث الدول المجاورة للعراق والمجتمع الدولي بأسره على التدخل ومساعدة الشعب العراقي على إنجاز مهمته.

أستأنف عملي الآن بصفتي رئيس المجلس. أعطي الكلمة الآن للسيد إبراهيم غمباري، المستشار الخاص المعني بالعهد الدولي مع العراق والمسائل السياسية الأخرى.

السيد غمباري (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، كما أشكر أعضاء المجلس على منحي هذه الفرصة لأحيطكم علما، بالنيابة عن الأمين العام، بالتطورات الأخيرة التي حدثت في العراق منذ تقريره الأخير المقدم عملا بالقرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧) والصادر في نيسان/أبريل.

كما أرحب ترحيبا حارا بحضور السيد هوشيار زيباري بيننا اليوم. ينصب تركيز هذه الإحاطة الإعلامية على أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وفقاً لولايتها.

وفي البيان الذي أدلى به الأمين العام في المؤتمر الاستعراضي السنوي الأول للعهد الدولي مع العراق، الذي عقد في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٨، في استكهولم، بمشاركة نحو ١٠٣ وفود من أرجاء العالم، قال لو أنه أراد أن يستخدم كلمة واحدة فيما يتصل بالحالة في العراق لاستخدم كلمة ”أمل“. وهناك في الحقيقة أمل جديد في أن يكون شعب وحكومة العراق قد بدآ التغلب على التحديات الشاقة وبدآ العمل معاً لإعادة بناء بلدهما بعد عقود من الديكتاتورية، والإهمال والصراع.

وحسبما لوحظ في تقرير الأمين العام المؤرخ في نيسان/أبريل (S/2008/266)، حدث تحسن في حالة الأمن في أجزاء كثيرة من البلد، وثمة اتجاه مُشجع قد استمر منذ ذلك الحين. وبفضل الجهود المتضافرة التي تبذلها حكومة العراق وأصحاب المصلحة الآخرين، شاهدنا تقدماً مضطرداً بصدد تحسين قدرة قوات الأمن العراقية، وكبح أنشطة

الميليشيات والجماعات المسلحة الأخرى وتعزيز حكم القانون في البصرة وبغداد والموصل والأماكن الأخرى.

بيد أن الحالة ما زالت هشة، لأن العراقيين العاديين يواجهون بصورة مستمرة خطر العنف في شكل هجمات إرهابية، أو النزعة الطائفية أو الأعمال الإجرامية وانتهاكات حقوق الإنسان، التي ما زالت تحدث حتى الآن. ولا بد أيضاً من القيام بصورة عاجلة بتحسين أداء الخدمات الضرورية بغية مساعدة الأسر العراقية العادية على مواجهة متطلبات الحياة اليومية.

وبغية حماية المكاسب التي تحققت على الجبهتين الاقتصادية والأمنية، تدعو الحاجة إلى اتخاذ تدابير عاجلة لمواصلة الحوار السياسي والتوصل إلى حلول دائمة. وهناك مؤشرات تدل على أن قدراً من التقدم يُحرز الآن في هذا الصدد أيضاً. ويجرى تقدم جيد حالياً في المحادثات الهامة بشأن عودة الكتلة السنية الرئيسية، كتلة التوافق، إلى الحكومة. وفي تطور إيجابي آخر، أنهى ممثلو التركمان مقاطعتهم لمجلس كركوك الإقليمي التي استمرت لمدة ١٨ شهراً. ولذلك يحدونا الأمل في أن توجد هذه الجهود والجهود الأخرى زخماً إيجابياً صوب المصالحة الوطنية.

وستظل الأمم المتحدة، من جانبها، ملتزمة بتنفيذ ولايتها بموجب القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧). وبقيادة السيد ستافان دي ميستورا، الممثل الخاص للأمين العام، زادت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق جهودها الرامية إلى مساعدة العراق في عدد من المجالات، بما في ذلك الوساطة السياسية، وحل مسألة الحدود الداخلية المتنازع عليها، والمساعدة في المجالين الدستوري والانتخابي، وحقوق الإنسان، والمساعدة الإنسانية، والمساعدة في مجالات إعادة الإعمار والتنمية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأقدم إلى المجلس معلومات مستجدة عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في كل مجال من هذه المجالات الرئيسية.

في ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، قدمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق أول مجموعة من تحليلاتها المتصلة بحدود العراق الداخلية المتنازع عليها، والتي تركز على أربع مناطق محددة في شمالي العراق. وفي مؤتمر صحفي، شرح السيد دي ميستورا، الممثل الخاص المنهجية الأساسية وأكد على الحاجة إلى ملكية العراق للعملية. وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق مصممة على مساعدة الأطراف المعنية في إيجاد عملية مقبولة لحل مشكلة مناطق البلد المتنازع عليها، مع مراعاة أن حكومة العراق بمفردها هي التي تقع عليها المسؤولية السيادية عن اتخاذ القرارات بشأن هذه المسألة المعقدة. وتنظر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق أيضاً في طرق لتعزيز تدابير بناء الثقة في المجتمعات المحلية التي ما زالت منقسمة ويخامرها الشك في نوايا بعضها تجاه بعض.

وحل مسألة مركز كركوك أمر أساسي لأي جهد لمعالجة مشكلة الحدود الداخلية المتنازع عليها في العراق. ولقد أنشأت البعثة مؤخراً مركزاً لها في كركوك وستواصل عملها مع كل الجماعات المحلية للتوصل إلى الحلول الممكنة لحسم مسألة الولاية الإدارية ومركز كركوك. وهذه المهمة ليست سهلة؛ وهي تستغرق وقتاً وتتطلب التحلي بالصبر واتخاذ قرارات وتسويات صعبة من جانب القيادة العراقية، بما في ذلك القيام بعمليات سياسية ودستورية تكون مقبولة لجميع أصحاب المصلحة الرئيسيين. والأمم المتحدة مستعدة للمساعدة في تلك العملية، ولكن لا بد من أن ترتكز العملية على الحوار بين العراقيين. وسوف يتخذ العراقيون وحدهم القرارات المتعلقة بالحدود المتنازع عليها.

ودأبت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق على العمل على نحو وثيق مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق للتخطيط من أجل تحديث عملية تسجيل الناخبين وانتخابات مجالس المحافظات المقبلة قبل نهاية هذه السنة. وتمثل هذه الأحداث علامة فارقة أخرى بصدد تحقيق ديمقراطية نيابية وشاملة في العراق. بيد أنه لا يزال يتعين على مجلس النواب أن يعتمد قانوناً جديداً للانتخابات كأساس للانتخابات التي ستُجرى في المستقبل. وهناك عدد من القضايا التي لا تزال قيد المناقشة، وتأمل الأمم المتحدة في أن توضع أحكام خاصة تسمح بإدماج المشردين داخلياً والنساء ومجموعات الأقليات في العملية السياسية: ولا بد من سن قانون الانتخابات بحلول منتصف شهر تموز/يوليه كي يتسنى إجراء الانتخابات في هذه السنة.

وتواصل البعثة أيضا دعم المفوضية في التحضيرات التقنية لانتخابات المحافظات، بما في ذلك طباعة مواد تسجيل الناخبين، وتدريب عدد يربو على ٨ ٥٠٠ من موظفي المفوضية لتنفيذ عملية التسجيل، والتخطيط لانتخابات المحافظات والسوقيات المتصلة بها. وتنفيذ أنشطة التوعية العامة. وقد أجريت أيضاً مُشاورات مع قوات الأمن لضمان إجراء انتخابات المحافظات في بيئة آمنة.

وتعتقد الأمم المتحدة اعتقاداً راسخاً بأن عملية استعراض الدستور لا تزال آلية هامة يُمكن للمجتمعات المحلية العراقية أن ترسخ من خلالها اتفاقا سياسياً وطنياً بشأن العناصر الأساسية للدولة العراقية. وفي هذا الصدد، أجرت البعثة محادثات مع المحاورين الرئيسيين العراقيين لتسيير الاتفاق على القضايا السياسية المعلقة التي لا تزال موضع نزاع، إما في إطار لجنة مراجعة الدستور ذاتها أو على مستويات سياسية أعلى. وتشمل هذه العناصر سلطات كل من رئاسة الجمهورية، والمحافظات والأقاليم؛ والأسس الدستورية لتقاسم عائدات المواد الهيدركربونية والثروة؛ وحسم الحدود الداخلية المتنازع عليها. وتُجرى هذه المشاورات عند منعطف هام، قبل أن تقدم لجنة مراجعة الدستور تقريرها إلى مجلس النواب، ومن المتوقع أن يحدث ذلك قبل نهاية الدورة التشريعية بحلول نهاية شهر حزيران/يونيه.

وإزاء التحديات الكثيرة التي يواجهها الشعب العراقي، يصبح دعم المجتمع الدولي، والبلدان المجاورة بصفة خاصة، ضرورياً من أجل استقرار العراق. وعلى الجبهة الدولية، استضافت حكومة السويد في استكهولم، في ٢٩ أيار/مايو أول استعراض سنوي للعهد. وكان مؤتمر الاستعراض الذي اشترك في رئاسته رئيس وزراء العراق والأمين العام آخر حدث من سلسلة الأحداث التي تُمثل إعادة انخراط العراق مع المجتمع الدولي، وكان بمثابة مرحلة جديدة في العلاقات بين العراق وشركائه الدوليين. واغتنمت حكومة العراق هذه الفرصة لتبعث برسالة قوية إلى المجتمع الدولي مفادها أن العراق بلد به موارد هائلة وينشد شراكات مفيدة متبادلة مع البلدان الأخرى بغية توسيع قدرات موارده البشرية وإطلاق الإمكانات الاقتصادية لموارده. ومن شأن التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي في هذا المجال أن يحقق فوائد لجميع المشاركين. وفي الواقع، نحن نعتقد أن بالمستطاع ترفيع العهد إلى مستوى جديد للمشاركة، يُستدام بشراكة قوية تستند إلى التجارة والتبادل الاقتصادي والاستثمارات. ولقد أبرز إعلان استكهولم، الذي اعتمد في نهاية المؤتمر، التقدم الذي أحرزته حكومة العراق في ظل أصعب الظروف، وحدد المجالات التي تدعو الحاجة إلى إحراز تقدم فيها في السنة المقبلة.

وهناك علامات تبعث على الأمل في إحراز تقدم في الحوار الإقليمي بشأن العراق أيضا. ومنذ آخر اجتماع وزاري مُوسع عقده العراق وجيرانه في الكويت

في ٢٢ نيسان/أبريل، يجري، فيما يبدو، بذل المزيد من الجهود لتعزيز التعاون بين العراق وجيرانه بشأن عدد من القضايا. وترحب الأمم المتحدة بالاتصالات بين تركيا والعراق على مستويات شتى لمناقشة التعاون في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية. وعلى أثر مؤتمر استكهولم، أوضحت بعض دول الإقليم – البحرين والأردن والإمارات العربية المتحدة – عزمها على تعيين سفراء لها في العراق في المستقبل القريب جداً. ونرحب أيما ترحيب بهذه التطورات ونأمل أن تنظر الدول الأخرى في الإقليم في تحويل عملية الحوار الإقليمي إلى شراكة حقيقية تستند إلى التزامات متبادلة، ومصالح مشتركة وتعاون ملموس في المجالات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والثقافية. وتلتزم البعثة، وفقاً لولايتها، بدعم عملية الحوار الإقليمي من خلال آلية الدعم المخصصة. وتقدم الأمم المتحدة، من خلال تلك الآلية، مساعدة محددة الأهداف لوزارة الخارجية العراقية لتعزيز قدرتها على ترويج الحوار الإقليمي، ودعم الأفرقة العاملة الإقليمية الثلاثة – بشأن أمن الحدود، والطاقة واللاجئين – والتحضير للاجتماعات الوزارية التي ستعقد في المستقبل.

وفي الأسابيع الماضية، ركز مكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة أنشطته في مجال الرصد والدفاع على معالجة احتياجات المدنيين العراقيين الذين يقطنون في المناطق التي وقع فيها قتال عنيف في الأشهر الأخيرة. ويحدو البعثة الأمل في أن تتمكن من الوصول إلى أماكن الاحتجاز حتى تقيِّم بصورة أفضل محنة المحتجزين، الذين يحتمل أن يكون بينهم قصر. وبالرغم من إنجاز الكثير في العراق، ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله لتعزيز حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون. وفي هذا الصدد، تقوم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في العراق بمساعدة حكومة العراق على صياغة تشريعات وإقامة مؤسسات هامة، بما في ذلك إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان، في الوقت الذي نواصل فيه بناء القدرات وندعم بصورة فعالة عمل وزارة حقوق الإنسان.

وعلينا أن نضاعف جهودنا لتخفيف معاناة اللاجئين العراقيين والمشردين داخليا في العراق، ليس على أسس إنسانية فحسب، بل لأنه تترتب على هذا آثار إقليمية أيضا. إننا نعتقد الأمم المتحدة، إلى جانب حكومة العراق والمجتمع الدولي الأوسع، يمكن أن تساعد البلدان المضيفة، ولا سيما الأردن والجمهورية العربية السورية، على مواجهة هذا الوضع إلى أن تتم عودة اللاجئين بصورة طوعية. ويركز فريق الأمم المتحدة القطري على تقديم المساعدات الضرورية والإنسانية وقد تم تعيين ممثل قطري متفرغ لمكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في بغداد. وترحب الأمم المتحدة بالإجراءات الأخيرة التي اتخذتها الحكومة العراقية في هذا الشأن، ولا سيما تأكيد مساهمتها بمبلغ ٤٠ مليون دولار للنداء الموحد لفريق الأمم المتحدة القطري لدعم برنامج الأغذية العالمي في تقديم المساعدة الغذائية للفئات الضعيفة في العراق، والمبلغ البالغ قدره ١٩٥ مليون دولار، الذي خصصته الحكومة مؤخرا لدعم عودة المشردين العراقيين. وتقوم الأمم المتحدة من جانبها، بإعداد برنامج لعودة اللاجئين لضمان أن تكون الحكومة العراقية ووكالات المساعدة مستعدة عندما تكون الظروف مناسبة للقيام بذلك.

وما زالت إعادة إعمار العراق أولوية قصوى للأمم المتحدة. وحيث أن الوضع الأمني قد تحسن، ستكون هناك مطالب متزايدة لتلبية الاحتياجات الأساسية للعراقيين العاديين، بما في ذلك العمل والخدمات. وتعمل البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري معا للنظر في وسائل لزيادة مستوى الدعم والوصول إلى داخل البلاد. وزيارة الرمادي من الجهود الهامة لتقييم الظروف المحلية في الميدان لإقامة وجود للأمم المتحدة في محافظة الأنبار ولتقييم الإسهامات التي يمكن أن تقدمها الأمم المتحدة على المستوى المحلي. ومن المتوقع

القيام بزيارات مماثلة لجميع أنحاء البلاد خلال هذا العام. ولا تأمل الأمم المتحدة في زيادة توصيل المساعدات في جميع أنحاء البلاد فحسب، بل كذلك في توفير بناء القدرات والمساعدة الفنية للحكومات المحلية.

إن الأمين العام للأمم المتحدة ملتزم بأن تقوم الأمم المتحدة بالمزيد من العمل بموجب القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٤). وبالفعل، رغم التحديات الأمنية، تواصل البعثة، بقيادة الممثل الخاص السيد دي ميستورا، توسيع وجودها وأنشطتها داخل العراق. وما زالت الأمم المتحدة تعتمد اعتمادا كبيرا على دعم الدول الأعضاء من أجل الحماية والدعم. فعلى سبيل المثال، أنشئ كيان متميز في عام ٢٠٠٤ تحت القيادة الموحدة للقوة المتعددة الجنسيات، ذو مهمة مكرسة لتوفير الأمن لوجود الأمم المتحدة في العراق. وأنشئ صندوق ائتماني في ذلك الوقت لتلقي وإدارة الإسهامات من الدول الأعضاء دعما لهذه القوة. وحتى الآن، ليس هناك ما يكفي من الأموال لتغطية تكاليف العمليات حتى نهاية آب/أغسطس ٢٠٠٨. ولذا يناشد الأمين العام جميع الدول الأعضاء مواصلة الإسهام في هذا الصندوق الائتماني لضمان تمويل هذا الكيان بصورة جيدة حتى نهاية العام على الأقل أو ما يتجاوز ذلك إذا أمكن. ونشجع كذلك الدول الأعضاء على تقديم مستشارين عسكريين إضافيين للبعثة في العراق كعنصر أساسي لتوسيع وجودنا داخل البلاد. ونود أن نتقدم بالشكر للحكومة العراقية على عرضها لموقع مناسب للمجمع المتكامل الجديد للبعثة في بغداد ونتطلع إلى الانتهاء من هذه الترتيبات.

وفي الختام، إنه بالرغم من التقدم المتواصل في العديد من المجالات، ينبغي ألا ننسى أن العراق ما زال في مرحلة انتقالية، وهو يتعافى من ثلاثة صراعات حدثت في غضون ٣٠ سنة. فلقد عانى شعب العراق بصورة كبيرة تحت أعباء الديكتاتورية والحرب والإهمال. وما زالت حياة العراقيين العاديين نضالا يوميا، بالرغم من أن أمنهم الشخصي ربما يكون قد تحسن في الكثير من أنحاء البلاد.

ونحن نحتاج الآن أكثر من أي وقت مضى، إلى اتخاذ خطوات ملحة لتوسيع عملية المصالحة الوطنية ولإيجاد حلول من شأنها أن تدعم استدامة السلام. وسوف يتطلب ذلك الشجاعة والقيادة، وأحيانا اتخاذ قرارات مؤلمة وإيجاد حلول توافقية، لكن الجائزة النهائية سوف تكون عراقا مسالما ومستقرا ومزدهرا. إن معالجة المسائل الأساسية مثل تقاسم الموارد والطابع الاتحادي لمستقبل الدولة العراقية وحل النزاعات بشأن الحدود الداخلية أمور تتطلب الحكمة والصبر والإرادة السياسية القوية. والأمر يتوقف في نهاية المطاف على العراقيين في اتخاذ القرارات الصحيحة وبناء سلام مستدام ودائم. وذلك لا يشكل تحديا لقيادة العراق فحسب، بل لجميع مجتمعاته. وسوف تقف الأمم المتحدة إلى جانب العراق في هذه العملية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد غمباري على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد وارن ساك، مساعد الأمين العام ومراقب مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات.

السيد ساك (تكلم بالانكليزية): بصفتي ممثل الأمين العام المعين لدى المجلس الدولي للمشورة والمراقبة، أود أن أتقدم بالشكر للمجلس على إتاحة الفرصة لي مرة أخرى لتقديم إحاطة إعلامية عن عمل المجس الدولي.

لقد ذكّرت، في الإحاطة الإعلامية التي قدمتها في كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٧ (انظر S/PV.5808)، بأن المجلس الدولي للمشورة والمراقبة قد أنشئ تنفيذا للولاية التي حددها القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣). وقد تم توسيع هذه الولاية لاحقا بمقتضى القرارات ١٥٤٦ (٢٠٠٤) و ١٦٣٧ (٢٠٠٥) و ١٧٢٣ (٢٠٠٦) و ١٧٩٠ (٢٠٠٧). ومدد القرار

١٧٩٠ (٢٠٠٧) كذلك حصانة صندوق تنمية العراق حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

إن صندوق تنمية العراق، الذي أنشئ بموجب القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، يحفظ العائدات من مبيعات الصادرات النفطية من العراق، بالإضافة إلى الأرصدة المنقولة من برنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء وغير ذلك من الأصول العراقية المجمدة. ومنذ إنشائه وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، تم إبلاغ المجلس بأن حوالي ١٠٦,٣ مليار دولار قد أودعت في صندوق تنمية العراق من مبيعات النفط والمشتقات النفطية. وقد أودع كذلك مبلغ ١٠,٤ مليار دولار لدى صندوق تنمية العراق من الرصيد المتبقي من أموال النفط مقابل الغذاء المودعة في حساب ضمان تابع للأمم المتحدة، بالإضافة إلى مبلغ ١,٥ مليار دولار تم إيداعها كعوائد من الأصول المجمدة.

ويساعد مجلس المشورة والمراقبة، أولا، على ضمان استخدام صندوق تنمية العراق بصورة شفافة لما فيه مصلحة الشعب العراقي، وثانيا، أن تكون مبيعات الصادرات النفطية ومشتقات النفط والغاز الطبيعي من العراق متماشية مع أفضل الممارسات السائدة في الأسواق الدولية.

ويوفر المجلس الدولي للمشورة والمراقبة مراقبة مستقلة ودولية لعائدات عمليات تصدير النفط واستعمال موارد الصندوق. وهكذا يعمل المجلس الدولي كمجلس رقابة لمراجعة صندوق تنمية العراق، وتشمل عضويته ممثلين من الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وصندوق النقد الدولي وحكومة العراق والأمم المتحدة والبنك الدولي. ويواصل المجلس الدولي إشراك المجلس الأعلى لمراقبة الحسابات في العراق ولجنة الخبراء الماليين في عمله لضمان الاستمرارية.

ومنذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة التي قدمتها للمجلس، اجتمع المجلس الدولي مرتين، وبذا يكون قد عقد ما مجموعه ٢٣ اجتماعا منذ إنشائه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. ولقد وافق على تعيين الحكومة العراقية محاسبين مستقلين من القطاع العام كمراجعي حسابات. وقام باستعراض نتائج مراجعة الحسابات الدورية وطلب مراجعات خاصة ووافق عليها. ونتائج عمل المجلس الدولي متوفرة على موقعه في الشبكة الإلكترونية الدولية، وهو www.iamb.info.

وبموجب ولاية المجلس الدولي للمشورة والمراقبة في العامين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، أشرف المجلس على عمليتين لمراجعة حسابات صندوق التنمية للعراق، تغطيان العامين التقويميين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧. وأجرت هاتين المراجعتين شركة محاسبة دولية، هي إرنست أند يونغ، وشملتا مبيعات الصادرات النفطية، وحساب العائدات من تلك المبيعات، والبيانات المالية للصندوق وإجراءات صرف المبالغ من موارده، لضمان استخدام تلك الأموال في الأغراض المقصودة منها.

وتلقى المجلس الدولي للمشورة والمراقبة في اجتماعه المعقود بالكويت في أيار/مايو ٢٠٠٨ عرضا لمشروع تقرير مراجعة حسابات صندوق التنمية للعراق. وهذا العرض، الذي يغطي فترة المراجعة من ١ كانون الثاني/يناير – ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، موضوع أيضا على موقع المجلس بالإنترنت (www.iamb.info).

وبينما يسلط التقرير الضوء على بعض التحسينات التي طرأت في مختلف المجالات، خاصة سبل الوصول إلى المعلومات من الوزارات القائمة بالإنفاق، فهو يبرز أيضا من جديد مواطن الضعف التي سبق تحديدها في الضوابط الداخلية. ومن بين مواطن الضعف المذكورة القصور في

حفظ السجلات بوزارة المالية، وعدم وجود نظام شامل لقياس النفط، وبيع النفط والمنتجات النفطية خارج نطاق الصندوق، ونقص المعلومات عن العقود المرتبطة بعقود الوكالات التابعة للولايات المتحدة، والمقايضة.

وخلال الاجتماع الذي عقد في أيار/مايو ٢٠٠٨ أحاط مراجعو الحسابات كذلك المجلس الدولي للمشورة والمراقبة علما بحالة تنفيذ التوصيات التي سبق تحديدها. وأفيد بأن معدل تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات تقل نسبته عن ١٥ في المائة فيما يتعلق بالوزارات القائمة بالإنفاق. وساور المجلس قلق إزاء معدل تنفيذ التوصيات السابقة وحث المجلس العراقي الأعلى لمراجعة الحسابات، بمساعدة من لجنة الخبراء الماليين، على وضع خطة عمل ملموسة لكفالة تنفيذ التوصيات.

وقدم الممثل العراقي في المجلس الدولي للمشورة والمراقبة، ورئيس المجلس الأعلى لمراجعة الحسابات، ولجنة الخبراء الماليين، جميعا إحاطات إعلامية للمجلس الدولي للمشورة والمراقبة طوال عام ٢٠٠٧، وخلال الاجتماعين الأخيرين في عام ٢٠٠٨، عن التقدم المحرز في تنفيذ توصيات المجلس السابقة وفي تعزيز الإطار العام للإدارة المالية العامة في العراق.

ورحب المجلس بالتقدم المحرز في عام ٢٠٠٧ لتعزيز الضوابط المالية والإدارية على استخدام موارد صندوق التنمية للعراق في وزارات الإنفاق. وأحاط المجلس علما أيضا بإحراز بعض التقدم في إنشاء لجنة عراقية في عام ٢٠٠٧ لمعالجة خطابات إدارة مراجعة الحسابات الخارجية بالتعاون مع المجلس الأعلى لمراجعة الحسابات. غير أن الافتقار إلى إحراز تقدم ملموس في المسائل المتعلقة بالضوابط الداخلية في العراق ظل مستمرا. ووجد المجلس أن من الضروري تطبيق مزيد من التدابير لتعزيز إطار الضوابط الداخلية.

وأوصى المجلس، في آذار/مارس ٢٠٠٤، بسرعة إنشاء نظام شامل لقياس النفط في العراق وفقا للممارسات الموحدة في صناعة النفط. وقياس النفط أحد العوامل الرئيسية في تحقيق الشفافية المالية والقابلية للمساءلة فيما يتعلق بالموارد النفطية في العراق. ومع أن حكومة العراق تؤيد قياس النفط، فقد كان التقدم بطيئا في هذا الصدد. وأدخلت بعض أجهزة القياس في بعض الموانئ النفطية، ولكن ما زال القياس معدوما في حقول النفط. وقد رحب المجلس في تقاريره السابقة بالخطوات الرئيسية المتخذة للحد من التهريب. وهو يرى أن إنشاء نظام للقياس، على النحو الذي سبق أن أوصى به، من شأنه أن يقطع شوطا بعيدا صوب تحسين الضوابط بصفة عامة. وقد أُبلغ المجلس شفويا في اجتماعه بالكويت عن الخطوات الجاري اتخاذها للتصدي لهذه المسألة. ولا يزال المجلس يرى أن هذه المسألة عاجلة، خاصة في ضوء تقرير مراجعي الحسابات الذي كشف عن فروق لم تتم تسويتها فيما يتعلق بالإنتاج والمبيعات من الصادرات والاستهلاك الداخلي.

وظل المجلس يشعر بالقلق لعدم إدخال عمليات المقايضة في حسابات صندوق التنمية للعراق على النحو المطلوب بموجب القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣). ورغم بعض الانخفاض الذي طرأ على المقايضة منذ عام ٢٠٠٤، بعد تخصيص أموال من الميزانية العراقية لاستيراد المنتجات البترولية الخفيفة، استمرت المؤسسة الحكومية العراقية لتسويق النفط في القيام بعمليات المقايضة في عام ٢٠٠٧. واللجوء لعمليات المقايضة يجعل من الصعب تحديد ما إذا كان قد تم الحصول على قيمة عادلة للإيرادات المتأتية من صادرات العراق النفطية. علاوة على ذلك، بما أن هذه المقايضة أو غيرها من الصفقات العينية لا تدر دخلا، وبما أن القيمة المتصورة لهذه المعاملات غير مسجلة بحسابات الصندوق، يرى المجلس أنها قد تكون مخالفة لأحكام القرار ١٤٨٣

(٢٠٠٣)، التي تقضي بإيداع جميع مبيعات الصادرات النفطية العراقية في صندوق التنمية للعراق وصندوق الأمم المتحدة للتعويضات. وكرر المجلس الإعراب عن شواغله إزاء عدم بيان عمليات المقايضة في حسابات الصندوق على النحو الذي يتطلبه القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣). ورغم كل ذلك، يسرني أن أشير إلى أن المجلس قد أُبلغ بأن ترتيب المقايضة المعين الذي كان يجري مع إحدى بلدان الجوار قد توقف اعتبارا من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

وتشير نتائج عمليات مراجعة الحسابات في عام ٢٠٠٧ إلى أنه، رغم الجهود الكبيرة الجاري بذلها، أحيانا مع بذل تضحيات شخصية كبيرة، فإن النظام المالي للضوابط المطبقة في وزارات الإنفاق بصفة عامة، وفي معالجة الوكالات التابعة للولايات المتحدة للالتزامات المعلقة التي تستخدم موارد الصندوق، وفي الإدارة العراقية لموارد الصندوق لا تزال قاصرة بشكل عام، ويلزم الاستمرار في متابعة إصلاحات الإدارة المالية.

وتلقى المجلس في اجتماعه الثالث والعشرين، المعقود في أيار/مايو ٢٠٠٨، تقريرا مستكملا بشأن حالة الشراء تمهيدا للمراجعة المالية للصندوق في عام ٢٠٠٨. وبالنظر إلى العمل المرضي الذي قام به مراجعو الحسابات الحاليون، فقد التمس ممثل العراق موافقة المجلس على أن تتفاوض حكومة العراق مع مراجع الحسابات الحالي، إرنست أند يونغ، على فترة ثالثة. ووافق المجلس بالإجماع على هذه التوصية.

وأود الآن أن أشير إلى الطلب السابق، الذي وُجِّه في جلسة مجلس الأمن ٥٨٠٨، لتقديم إحاطة إعلامية في واشنطن العاصمة لممثلي الدول الأعضاء في المجلس. وعرض الأمر على المجلس، وأكد المجلس مجددا موقفه السابق ومؤداه أن على فرادى الممثلين في المجلس، جريا على الممارسة المتبعة، أن يحيط كل منهم المنظمة التي يتبع لها على حدة علما بما يتم. ووافق المجلس لذلك على أن يقوم ممثل الأمين العام بتقديم هذه الإحاطة الإعلامية لمجلس الأمن في نيويورك.

بهذا تنتهي إحاطتي الإعلامية بشأن أعمال المجلس الدولي للمشورة والمراقبة. وسأكون سعيدا بالرد على أي أسئلة قد تعنّ لأعضاء المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد ساتش على إحاطته الإعلامية.

والآن أدعو معالي السيد هوشيار زيباري، وزير خارجية العراق، إلى الإدلاء ببيان.

السيد زيباري (العراق) (تكلم بالانكليزية): يحلّ الآن موعد استعراض ولاية القوة المتعددة الجنسيات في العراق وفقا للقرار ١٧٩٠ (٢٠٠٧). ويتقدم العراق بشكره إلى مجلس الأمن على إتاحة هذه الفرصة لمخاطبة دوله الأعضاء بشأن الحالة الراهنة في العراق في إطار عملية الاستعراض.

لقد اجتزنا مؤخرا مرحلة السنوات الخمس في عملية الانتقال الديمقراطي بالعراق. وعلى الرغم من أن بلدي ما زال يعاني مصاعب جمّة، فقد حققنا بعض الإنجازات الكبيرة والجديرة بالإشادة في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية. بيد أن حكومتي تسلّم بأن مكاسبنا الملموسة والبادية للعيان هشة ومعرضة للخطر. وتتمثل أولويتنا في توطيد واستثمار ما تم إنجازه.

ويسرني أن أبلغ مجلس الأمن بأن العراق يشهد حاليا أدنى مستويات العنف وأقل عدد من الاعتداءات الإرهابية منذ آذار/مارس ٢٠٠٤، أي منذ أكثر من أربع سنوات. وبلادنا قد ابتعدت عن حافة الحرب الأهلية، والشعب العراقي، بجميع طوائفه، قد شجع عددا من المبادرات الرامية إلى حماية المدنيين وموارد رزقهم.

وقد شهدنا كذلك، في حركة الصحوة، متمردين سابقين يحولون أسلحتهم إلى القتال ضد الإرهابيين الخارجيين. وبمساعدة المجتمعات المحلية، اجتثثنا القاعدة من مناطقها ومعاقلها. ولمسنا تأييدا واسعا لبرنامج الحكومة لتسريح الميليشيات غير الشرعية التي تعمل ضد سيادة القانون. وخلال الأشهر الستة الماضية، بصفة خاصة، شهدنا استمرارا وترسيخا لتلك التوجهات الهامة التي انطلقت عجلتها في العام الماضي، بعملية سيادة القانون والأثر الإيجابي للاستراتيجية التصاعدية الداعمة لقوات الأمن العراقية.

لقد استمر تعزيز قدرة قوات الأمن العراقية وكفاءتها وثقتها، بفضل التحسينات الواضحة والإيجابية في التدريب ورفع مستوى المهنية، وتمكينها من تطبيق القانون والنظام بطريقة موضوعية وغير طائفية. وزادت تلك القوات حجما – إلى قرابة ٦٠٠ ٠٠٠ جندي – وتحسنت عدة. وباتت تتحمل الآن المسؤولية الرئيسية عن أكثر من نصف محافظات العراق الثماني عشرة. وأكسبتها جهودها الثقة والتعاون من الشعب العراقي، وبدعم القوات المتعددة الجنسيات، أصبحت تقوم بدور كبير في مكافحة التمرد والإرهاب في العراق.

وفي نفس الوقت، فإننا نواصل رصد يقظة القوات العسكرية والأمنية وكفاءة عملياتها للحيلولة دون وقوع خسائر مدنية وكفالة احترام القانون الإنساني الدولي.

وخلال نفس الفترة، قامت حكومة العراق بعمل ملموس في شكل تدابير أمنية وسياسية واقتصادية لتعزيز المصالحة الوطنية وفرض سيادة القانون. وفي نيسان/أبريل هذا العام، أصدر الرئيس ورئيس الوزراء ورؤساء الكتل النيابية السياسية بيانا من ١٥ نقطة يدعو كل الأحزاب والتكتلات السياسية إلى حل ميليشياتها ونزع سلاحها، وهي خطوة نالت استحسان الرأي العام العراقي.

وأود أن أشير هنا إلى أن نجاح الحكومة في فرض سيادة القانون في البصرة، وهي مدينة واجهت فيها سلطة الدولة تحديات من قبل ميليشيات غير شرعية ومجرمين ومجموعات مسلحة. وتصميم الحكومة على مواجهة العناصر غير الشرعية، لا في البصرة فحسب، بل وفي مدينة الصدر والموصل – وفي أي مكان بالعراق – أمر يشهد على تزايد ثقتنا وقدرتنا على تعزيز الأمن. كما أنه يدل على التقدم الذي حققته القوات الأمنية العراقية وقدرتها على النهوض بمهام متزايدة الصعوبة، بدعم من القوة المتعددة الجنسيات.

ولترسيخ هذه المكاسب الأمنية، فإن التحدي الماثل أمام حكومة بلادي هو توفير الخدمات العامة الأساسية بغية رفع مستوى معيشة الشعب العراقي. والكهرباء والمياه والمرافق الصحية والرعاية الصحية والوقود كلها من الأولويات.

وفي نفس الوقت، فإننا نتعامل مع تحديات إنسانية جسيمة جراء النزوح الداخلي والخارجي للشعب العراقي، وخاصة ضمان سلامة النازحين والعودة الآمنة والكريمة والمستدامة إلى ديارهم بدعم من الخدمات الأساسية بغية إعادة إدماجهم في مجتمعاتهم.

ونتيجة لما حققناه من مكاسب أمنية ولمثابرة الزعماء السياسيين وزعماء مختلف الطوائف من أجل الحوار الوطني والمصالحة، تضافرت جهود العراقيين لعكس تيار التردي إلى حرب طائفية، ونبذوا بقوة المخططات المتطرفة التي تؤجج نيران الصراع والكراهية والحرب الأهلية في بلادنا.

إن التقدم السياسي الكبير الذي حققناه والطفرة الهامة في برنامجنا التشريعي الطموح أسهما في ترسيخ الأمن والمصالحة. وقد أصدرنا تشريعات رئيسية، ولا سيما قانون العدالة والمساءلة، وقانون العفو العام، وقانون السلطات الإقليمية، وفي عام ٢٠٠٨، صدرت أكبر ميزانية في تاريخنا،

خصصت نسبة ٤٠ في المائة من اعتماداتها للبنى التحتية العامة والخدمات.

ومجلس النواب يعمل حثيثا لمتابعة العمل إصدار القوانين المعلقة، بما في ذلك قانوني الانتخابات والمحروقات، لما لهما من أهمية في زيادة تعزيز المصالحة الوطنية من خلال توسيع إطار الشمول السياسي وتحقيق توافق في الآراء بشأن الاقتسام العادل لموارد العراق. كما صادق العراق على اتفاقيتي الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتعذيب، ما أظهر التزامنا بالحوكمة الشفافة والمسؤولة وباحترام حقوق الإنسان.

ومن الواضح، أنه كان هناك بعض التأخير في صياغة وإجازة بعض التشريعات الأساسية. وأود أن أذكر المجلس بأن العراق ما زال يتعافى من عقود من الحرب والجزاءات والديكتاتورية التي مزقت نسيج مجتمعنا. وبناء الثقة وصولا إلى توافق الآراء حول برنامج عمل وطني مشترك يستغرق وقتا وجهدا، غير أن الإرادة السياسية المتجددة سوف تفضي إلى نجاح المفاوضات.

إن لدينا الآن فرصة فريدة لمعالجة المسائل التي تفرق صفوفنا وتعزيز وحدتنا الوطنية من خلال عملية الاستعراض الدستوري، للوصول إلى اتفاقات بشأن التعديلات الدستورية المتعلقة بالفيدرالية وتقاسم الموارد وغيرها من المسائل. ومن خلال توسيع دائرة الحوار السياسي وزيادة إدماج المجموعات التي تنبذ العنف لصالح المشاركة السياسية السلمية، فإننا نقطع مزيدا من الخطوات صوب السلام والاستقرار الدائمين. ونتطلع بثقة إلى علاماتنا البارزة الأخرى التالية: الانتخابات المحلية المزمع إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر، التي ستجرى في أجواء سياسية مفتوحة وشاملة للجميع وديناميكية، وستمثل نهاية دورة انتخابية كاملة.

وفيما يتعلق بالاقتصاد، ففي عام ٢٠٠٧، فقد عزز العراق ميزانيته بشكل كبير، فتضاعفت النفقات ثلاث مرات بالمقارنة مع ميزانية عام ٢٠٠٦، برغم الظروف الصعبة. وهذه النتيجة كانت موضع إشادة في المؤتمر الوزاري حول العهد الدولي مع العراق الذي انعقد مؤخرا في استكهولم.

ومن المثير للاهتمام أن حجم عوائد النفط قد بلغ أعلى مستوياته منذ عام ٢٠٠٤. كما نجحنا من خلال سياسة نقدية صائبة في الحد من معدل التضخم من ٣٦ في المائة في نهاية عام ٢٠٠٦ إلى نسبة ١٦ في المائة حاليا، وهذا يصب في مصلحة كل العراقيين. ومنذ عام ٢٠٠٣، تراجعت معدلات البطالة بأكثر من ١٠ في المائة، فيما سجل نصيب الفرد من الدخل القومي زيادة كبيرة من ٤٦٥ دولار إلى ٢ ١٠٠ دولار سنويا. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يستمر تحسن هذه التوقعات في السنوات المقبلة، ووصف إنجازات العراق في إطار الاتفاق الاحتياطي بأنها بارزة ومثيرة للإعجاب.

إن العراق بلد غني، ومع أن الموارد لم تستخدم على النحو الأمثل، إلا أننا أصبحنا الممول الرئيسي لكل جهودنا لإعادة الإعمار. وعقدنا مؤخرا مؤتمر الاستعراض السنوي الأول للعهد الدولي مع العراق في استكهولم، الذي وفر إطارا أساسيا للتعاون الدولي في جميع مجالات الحكم السياسي والانتعاش الاجتماعي – السياسي.

ومن خلال مجموعة من المبادرات الحكومية، يعمل العراق اليوم مع شركائه الإنمائيين الدوليين على إعادة الإعمار بزيادة الاعتماد على موارد العراق الخاصة كيما يحقق كامل قدراته من خلال الشراكات التعاونية المفيدة للجانبين، سواء من المنطقة أو من خارجها، بغية تقليص الاعتماد على الجهات المانحة المالية.

أما على الصعيد الإقليمي، فإن العلاقات بين العراق وجيرانه ما فتئت تتطور من خلال الحوار المباشر والدبلوماسية. وتشكل مجموعة اجتماعات البلدان المجاورة، التي توسعت لتشمل الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، والاقتصادات الرائدة في العالم وغيرها من البلدان والمنظمات الرئيسية، عملية مستمرة الآن يقودها العراق وتعرف بها الأمم المتحدة وتدعمها. وأدت إلى إنشاء آليات ملموسة يمكن من خلالها للعراق وجيرانه معالجة المسائل ذات الاهتمام المشترك وتسوية المسائل من خلال الأفرقة العاملة المعنية بالطاقة وأمن الحدود واللاجئين. وتتواصل الجهود لتسوية المسائل مثل التعويضات المتعلقة بالحرب وتخفيف الديون والمياه.

ويسرنا أن ننوه بقرارات دولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين والأردن وغيرها من البلدان بتعيين سفراء لها في بغداد، ونناشد جيراننا الآخرين والبلدان العربية الأخرى أن تحذو حذوها.

وما زال توفير الأمن يشكل المصدر الرئيسي للقلق والمسؤولية الأولى للحكومة العراقية، فضلا عن كونه الشرط المسبق الرئيسي لإحراز تقدم في مجالي التعمير والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وبالرغم من أن قوات الأمن العراقية مدربة الآن بشكل أفضل، ومجهزة بشكل أفضل وأكبر عددا، فإنها ما زالت مقصرة عن أن تكون قادرة بصورة مستقلة على تحمل المسؤولية الكاملة عن صون الأمن في جميع أنحاء الأرض العراقية، وبذلك تمكين القوة المتعددة الجنسيات من استكمال ولايتها. وعلى وجه الخصوص، قد يثبت الدعم الذي تقدمه القوة المتعددة الجنسيات أنه أمر لازم لدعم الانتخابات المقبلة للمحافظات، التي ستجري في تشرين الأول/أكتوبر.

وما زالت حكومة العراق تشعر بالامتنان للقوة المتعددة الجنسيات على إسهامها الحيوي نحو إرساء الأمن والاستقرار في العراق ونحو تطوير الاكتفاء الذاتي للقوات العراقية. وما زال العراق بحاجة إلى المساعدة من القوة المتعددة الجنسيات، التي يحل الآن موعد استعراض ولايتها، عملا بقرار مجلس الأمن ١٧٩٠ (٢٠٠٧) ووفقا لطلب العراق الوارد في رسالة موجهة من رئيس الوزراء نوري المالكي إلى المجلس، والمؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ والمرفقة بذلك القرار.

إن حكومة العراق ترحب بالدعم المستمر الذي تقدمه القوة المتعددة الجنسيات، اتساقا مع ولايتها على النحو الوارد في القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، بما في ذلك المهام والترتيبات المحددة في الرسائل المرفقة بذلك القرار، والتي جرى تمديدها بموجب القرارات ١٦٣٧ (٢٠٠٥) و ١٧٢٣ (٢٠٠٦) و ١٧٩٠ (٢٠٠٧)، مع الاعتراف بأنها يمكن أن تنهى بناء على طلب حكومة العراق.

وأسترعي انتباه مجلس الأمن إلى أن العراق يقوم حاليا بالتفاوض بشأن عقد اتفاقات استراتيجية ثنائية مع الولايات المتحدة بغية توفير الإطار لوضع ترتيبات أمنية للوفاء بالاحتياجات الأمنية للعراق التي تغطيها حاليا ولاية القوة المتعددة الجنسيات. وينبغي لاتفاق الإطار الاستراتيجي واتفاق مركز القوات، بالترافق وبوصفهما مجموعة واحدة للعناصر، أن يعكسا التقدم المحرز في تطوير قوات الأمن العراقية. وسيستلزم الانتقال من الترتيبات الأمنية المتعددة الأطراف إلى الترتيبات الأمنية الثانية عمليات تتسم بالشفافية، شريطة موافقة مجلس النواب المنتخب والمحافظة على سيادة العراق والشعب العراقي ومصالحهما الوطنية.

كما أن حكومة العراق ترحب باستمرار الترتيبات الحالية في ما يتعلق بصندوق التنمية للعراق ومجلسه الدولي

للمشورة والمراقبة اللذين مدد لهما في القرار ١٧٩٠ (٢٠٠٧). وحكومتي تؤكد مجددا على الأدوار الهامة التي يضطلع بها صندوق التنمية للعراق والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة في كفالة الإدارة التي تتسم بالمسؤولية لموارد العراق بغية تحقيق المنفعة المثلى للشعب العراقي. كما أنها تنوه بالإسهام الذي تقدمه هاتين الآليتين نحو تعزيز شراكة العراق مع المجتمع الدولي من خلال الشفافية والمحاسبة في توزيع الموارد. ونطلب أيضا إعادة للنظر في التزامات العراق المتعلقة بالتعويضات، التي زاد حجمها بقدر كبير خلال العام الماضي والتي ما زالت تضغط على الميزانية العراقية وبرامج التعمير والتنمية.

وتود حكومتي أن تعرب عن تقديرها للأعمال التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، على النحو الوارد في القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧)، وعن تقديرها لأعمال الممثل الخاص للأمين العام، السيد ستافان دي ميستورا، اعترافا بالدعم القيم للغاية الذي يقدمانه لمساعدة العراق على التصدي للتحديات التي يواجهها اليوم. كما نلاحظ، ونشجع، الاتجاه نحو زيادة وجود الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في العراق.

وفيما يواصل العراق متابعة حملته القوية نحو التطبيع الكامل للاندماج في المجتمعات الإقليمية والدولية والاقتصاد المتسم بالعولمة، فإننا نعاني من عبء التركة الثقيلة للدين الذي تكبده النظام السابق. ويسعى العراق للمساعدة من جيرانه ومن المجتمع الدولي بغية إيجاد الحلول ودعمنا في التغلب على الالتزامات المالية التي ألقيت على عاتقنا، بحيث نتمكن جميعا من الاستفادة من العلاقات الاقتصادية المفيدة بشكل متبادل التي ستسهم نحو تحقيق الازدهار والاستقرار في العراق والمنطقة.

وأخيرا، فإن هناك شعورا متجددا بالتفاؤل لبلدي. وقد أثبتنا أن وسعنا أن نكلل بالنجاح في العراق، وحكومتي على ثقة بتحقيق الانتعاش. ومرة أخرى هذا عام هام لشعب العراق، ونناشد أسرة الأمم الوقوف معنا بتضامن وبأمل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد سباتافورا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): أود أولا وقبل كل شيء أن أرحب ترحيبا حارا بمعالي وزير خارجية العراق، السيد هوشيار زيباري، وأن أشكره على وجوده هنا اليوم وعلى ما أبلغنا به. وقد قدم لنا، فعلا، صورة واضحة للغاية عن المرحلة التي وصلنا إليها اليوم. والصورة الكبيرة ماثلة أمامنا وهي، كما أبلغنا، صورة إيجابية. ووكيل الأمين العام على صواب: إذ أن الأمل والثقة الآن يبدوان راسخين بصورة جيدة.

كما أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إحاطتكم الإعلامية التي قدمتموها بالنيابة عن القوة المتعددة الجنسيات في العراق وأن أشكر وكيل الأمين العام غمباري والأمين العام المساعد ساك على إحاطتيهما الإعلاميتين المفيدتين للغاية.

إن إيطاليا ترحب بالتقدم الذي أحرزته الحكومة العراقية في إعادة بناء قدرات مستقلة للدفاع والأمن، وبالإجراءات التي اتخذتها مؤخرا لمكافحة العناصر الإرهابية التابعة للقاعدة ولإعادة إرساء السلطة الشرعية للدولة، التي لطختها الميليشيات والجماعات المسلحة غير القانونية. وفي ذلك الصدد، يحدونا الأمل في أن تتابع الحكومة العراقية قرارها بتفكيك جميع الميليشيات، التي تشكل عنصرا لزعزعة الاستقرار ويهدد بإعاقة قدرة الحكومة العراقية على تحمل المسؤولية الكاملة في مجال توفير الأمن.

ونشيد بالإسهام المستمر الذي تقدمه القوة المتعددة الجنسيات في إعادة إنشاء القدرات الأمنية للعراق. وتضطلع إيطاليا بالتزام متجدد ومستمر نحو إعادة إنشاء قوات الأمن العراقية في إطار بعثة التدريب التي أوفدتها منظمة حلف شمال الأطلسي، التي تم تمديد ولايتها مؤخرا لتشمل القوة الجديدة للشرطة الوطنية.

كما نرحب ترحيبا كبيرا بالخطوات الإيجابية التي اتخذت في مجال تحقيق المصالحة الوطنية، وخاصة قانون العفو العام ومراجعة قانون استئصال البعث، وبالتقدم المحرز في إعادة بناء المجتمع والاقتصاد العراقيين. ونرحب بميزانية عام ٢٠٠٨ وبتحسين تنفيذ الميزانية، على النحو الذي اتضح في المؤتمر الدولي الذي عقد مؤخرا في استكهولم، حيث بين العراق مصادر التمويل المشترك والمساعدة التقنية التي ستساعد فعلا في تنشيط الموارد الهائلة للبلد ذاته بوصفها تشكل أولوية للشراكة الاقتصادية مع المجتمع الدولي. ونرحب بالانتخابات المقبلة للمحافظات بوصفها خطوة ذات مغزى لزيادة توطيد العملية الديمقراطية.

وفي تطور إيجابي آخر وبروح بناء العلاقات الشاملة ضمن إطار العملية الجارية مع دول الجوار على نطاق واسع، قرر مؤخرا عدد من بلدان المنطقة فتح سفارات لها في بغداد وتعيين سفراء في العراق.

ونحن نعتقد بأن تخفيف عبء الديون، وفقا لشروط نادي باريس، هو أمر حاسم في هذه المرحلة، ولدينا أمل كبير في أن تستكمل فورا بلدان المنطقة الاتفاقات الضرورية، مما يعطي دليلا ملموسا على دعمها لإعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار في العراق.

وتدعم إيطاليا دائما وبشكل كامل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وولايتها الأوسع نطاقا والمنصوص عليها في القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧). ونرحب أيضا بدورها فيما يتعلق بمسألة الحدود المتنازع عليها داخليا. وأملنا هو أن يكون لوكالات الأمم المتحدة وجود أنجع على أرض الواقع حتى يتسنى للأمم المتحدة أن توفر القيادة الفعالة في تنسيق المساهمات الدولية.

وأخيرا، نحن نشجع الحكومة العراقية على اتخاذ المزيد من التدابير لمعالجة وضع العراقيين اللاجئين والمشردين داخليا وتسهيل عودتهم إلى ديارهم.

السيد سويسكوم (بنما) (تكلم بالإسبانية): أود أولا أن أرحب بالسيد هوشيار زيباري، وزير خارجية العراق، بيننا وبمساعد الأمين العام السيد وارن ساش، الذي قدم لنا إحاطة إعلامية نيابة عن المجلس الدولي للمشورة والمراقبة، وبوكيل الأمين العام إبراهيم غمباري الذي أطلعنا على أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. أشكرهم جميعا على إحاطاتهم الإعلامية. وأود أيضا أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إحاطتكم الإعلامية التي قدمتموها بصفتكم الوطنية نيابة عن القوة المتعددة الجنسيات في العراق.

في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، أجاز مجلس الأمن، من خلال القرار ١٥١١ (٢٠٠٣)، بقوة متعددة الجنسيات تحت قيادة موحدة للمساهمة في الحفاظ على الأمن والاستقرار في العراق. وبعد أكثر من أربع سنوات من الموافقة على هذه القوة، من الأهمية الحيوية الآن أن يقيّم مجلس الأمن بموضوعية الأهداف التي تم تحقيقها والدروس التي يمكن استخلاصها من هذا الوجود.

وفي هذا الصدد، أُحطنا علما بالتقدم المحرز في الحالة الأمنية – والذي ورد ذكر البعض منه في إحاطتكم الإعلامية، سيدي الرئيس – ولا سيما العمليات التي جرت في منطقة البصرة، حيث قامت قوات الأمن العراقية، وبدعم من القوة المتعددة الجنسيات، بإحراز تقدم كبير في إرساء

سيادة القانون. واستكمالا لهذا، نحن نقدر العمل الذي تقوم به القوة المتعددة الجنسيات في توفير التدريب والمعدات لقوات الأمن العراقية وذلك لكي تتمكن في المستقبل من تحمل المسؤولية بالكامل عن حفظ الأمن في البلاد.

ويجب أن نواصل بناء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ومناقشتنا بشأن هذه البعثة في نيسان/أبريل (انظر S/PV.5878) والإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد غمباري تعرضان العمل الهام الذي يقوم به الأمين العام لتعزيز وجود وفعالية العاملين في الشؤون الإنسانية.

ولا تزال الاحتياجات الإنسانية موضع قلق، ليس لعموم السكان في العراق فحسب بل وعلى الأخص للمشردين داخليا وللاجئين. ونشعر أيضا بالقلق إزاء الظروف الصعبة الوارد عرضها في أحدث تقرير لبعثة الأمم المتحدة عن حقوق الإنسان، بما في ذلك الحالة المتعلقة بالإجراءات القانونية السليمة للمعتقلين.

ولكن رغم الظروف الصعبة، لا يزال هناك ما يدعو إلى الشعور بالتشجيع. ومن بين أمثلة أخرى لذلك، لدينا وثيقة العهد الدولي مع العراق. بالإضافة إلى ذلك، وعلى وجه الخصوص، أدرك جيران العراق أن للوضع الحالي آثارا تتجاوز حدود العراق، وأنه يجب عليهم زيادة تعاونهم وتكاملية أعمالهم.

إننا نحيط علما بالمؤتمر الذي عُقد في ستوكهولم في أيار/مايو. ونحث على مواصلة بذل الجهود لضمان أن يفضي ذلك إلى زيادة التعاون الدولي على أرض الواقع.

ويجب الإقرار بأن الوضع الأمني الحالي في العراق يجعل من الصعب إنشاء هيكل قوي لرصد الكيفية التي يتم بها استخدام موارد صندوق التنمية للعراق. ولكننا قلقون إزاء بعض الاستنتاجات الواردة في التقرير المؤقت الثالث للمجلس الدولي للمشورة والمراقبة بشأن الطريقة التي أُديرت بها الأموال.

وفي هذا الصدد، ندعو الحكومة العراقية إلى إجراء تحليل متأن للتوصيات المقدمة في التقرير المؤقت وإلى مضاعفة جهودها لإحراز تقدم فيما يتعلق بوضع الميزانيات والمراقبة المالية بشكل أكثر صرامة وشفافية.

وأخيرا، لعل ابتداء من نهاية العام المقبل سيكون وجود القوات العسكرية الأجنبية في العراق قائما على أساس مفاوضات ثنائية وليس، للمرة الأولى، على أساس قرار لمجلس الأمن. وتقر بنما بالحق السيادي لحكومة العراق في اتخاذ قراراتها التي تمكّنها من تلبية الاحتياجات الأمنية لشعبها، ويحدونا الأمل في أن تكون هذه القرارات وغيرها من القرارات ذات الأهمية المماثلة للحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لهذا البلد هي نتاج للتوافق في الآراء من جميع القطاعات في العراق.

السيد الطلحي (الجماهيرية العربية الليبية): نعبر بداية عن ترحيبنا بالسيد هوشيار زيباري، وزير الخارجية العراقي. ونقدر عاليا حضوره ونشكره على بيانه الوافي، ونعرب عن سعادتنا للتفاؤل الذي أعرب عنه.

كما نشكركم، سيدي الرئيس، بصفتكم الوطنية، على الإحاطة الإعلامية التي قدمتموها. نشكر كذلك السيدين إبراهيم غمباري وساش على إحاطتيهما الإعلاميتين.

نعرب عن الارتياح لما جاء في رسالة السيد وزير الخارجية إلى رئيس مجلس الأمن وبيانه اليوم أمام هذا المجلس حول التقدم الذي حققه العراق على مختلف الصُعُد، الأمنية والسياسية والاقتصادية، وكذلك في مجال علاقات العراق مع الدول الأخرى، خاصة مع جيرانه، وهو التقدم الذي أكد عليه كل المتكلمين الآخرين هذا الصباح في بياناتهم.

لا شك، وكما أشار إلى ذلك السيد وزير الخارجية، ما زالت أمام العراقيين تحديات كبيرة، ولكن كما قلنا في بياننا أمام هذا المجلس في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، لقد علمنا تاريخ العراق أن أبناءه كانوا دائما قادرين على تغليب مصالح وطنهم والخروج من أعتى المآزق أكثر قوة وأشد تصميما وأرسخ إيمانا.

كم كنا نتمنى ألا يكون العراق في حاجة إلى تمديد ولاية القوة المتعددة الجنسيات حتى نهاية السنة الجارية. ولكن، يبدو أن الظروف الأمنية ليست مواتية في نظر الحكومة العراقية، وذلك على الرغم من التحسن الكبير في الحالة الأمنية الذي أشار إليه كل المتحدثين هذا الصباح. وتتجلى أبرز مظاهر النجاح في فرض سيادة القانون في البصرة، ومواجهة الميليشات المسلحة ونزع سلاحها في كل أنحاء العراق، وانخفاض معدلات العنف إلى مستوى غير مسبوق، وتوقف الاقتتال الطائفي.

إننا على يقين من أن العراق حريص كل الحرص على سيادته ونأمل أن يزيد تحسن الأوضاع وتستقر في أقرب الآجال.

إن تحسن الحالة الأمنية واستقرارها ودوامها رهين بتحقيق المصالحة الوطنية، وكلنا يعرف ذلك، ورهين باقتناع كل الأطراف العراقية بأن الفرصة متاحة أمامها للمشاركة في ممارسة الحكم واقتسام الثروة على قدم المساواة، بعيدا عن الاعتبارات الطائفية والإثنية. ونحيي في هذا المقام الجهود المبذولة من السلطات العراقية، والتقدم الكبير الذي تحقق. ونأمل أن تمثل الانتخابات المحلية المقرر إجراؤها في شهر تشرين الأول/أكتوبر القادم تكريسا للمصالحة الوطنية، ونبذاً للطائفية، وتأكيداً لوحدة العراق وسلامته الوطنية.

ونعرب عن بالغ القلق بسبب الحالة القانونية والإنسانية للمعتقلين العراقيين خاصة بواسطة قوات التحالف، ومن بينهم أعداد كبيرة من الأطفال. ونذكّر كل الأطراف المعنية بأن عليها التزامات قانونية ينبغي مراعاتها. كما نذكّر بما عبرت عنه التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية بخصوص اللاجئين والنازحين العراقيين، وما يعانونه من ظروف معيشية قاسية. ولا شك أن تخفيف المعاناة عن هؤلاء، والعمل على توفير الظروف المواتية لعودتهم يجب أن تكون إحدى أولويات السلطات العراقية، وهو ما عبر عنه السيد نوري المالكي، رئيس الوزراء هذا الصباح. إن المؤشر الذي لا يخطئ فيما يخص استقرار الأوضاع في العراق هو عودة اللاجئين والنازحين إلى مناطقهم، بل نعتقد أن هذه العودة شرط لازم لاستدامة الاستقرار والأمن والتنمية.

وتساند بلادي بقوة كل الجهود والترتيبات التي تستهدف استقرار الحالة الأمنية في العراق، بما لا يتعارض مع سيادته، خاصة الجهود المتمثلة في إعادة بناء القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، ووضع حد لانتشار الأسلحة، وفرض سيادة القانون، وتفعيل التنمية، كل ذلك استنادا إلى مصالحة وطنية حقيقية من أجل الحفاظ على وحدة العراق وسلامة أراضيه وهويته.

وتقدر بلادي كثيرا ما تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في مختلف المجالات، وتدعم استمرار زيادة وجود الأمم المتحدة وهيئاتها المتخصصة.

إن العراق يحتاج إلى استثمارات ضخمة من أجل إعادة ما دمره الغزو وتفعيل التنمية. ونعتقد أنه يجب على المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته في هذا الخصوص. وفي هذا السياق، نرحب بالمؤتمر الذي عُقد في ستوكهولم مؤخرا في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٨. ونأمل أن يقدر الجميع الأعباء التي يتحملها العراق الناجمة عن التزاماته السابقة، وتأثيرها على إعادة البناء وتنفيذ برامج التنمية. إننا في منطقتنا ندرك جميعا

أن استقرار العراق بكل متطلبات هذا الاستقرار يمثل حجر الزاوية لاستقرار المنطقة بكاملها وازدهارها.

وأخيرا، سيدي الرئيس، نقدر لوفد الولايات المتحدة مشروع البيان الذي تقدم به.

السيد كافاندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، يرحب وفد بلدي بالسيد هوشيار زيباري، وزير خارجية العراق، ويشكره على تقييمه لآخر مستجدات الحالة في بلده. كما نشكر السفير خليل زاد، الذي قدم لنا من فوره إحاطة إعلامية بشأن القوة المتعددة الجنسيات. وأخيرا، نشكر السيد إبراهيم غمباري، والسيد وارن ساك، على إحاطتيهما الإعلاميتين الزاخرتين بالمعلومات.

وتؤكد المعلومات التي تلقيناها قبل لحظات أن تقدماً هاماً قد أحرز في مجال المصالحة الوطنية في العراق، وأسهم كل ذلك إسهاماً كبيراً في الحد من التوتر وفتح آفاق سياسية واقتصادية جديدة للبلد. والحالة مشجعة على نحو خاص حيث نشهد أيضا بعض التحسن في الحالة الأمنية، لا سيما في أعقاب العمليات التي قامت بها قوات الأمن العراقية مؤخرا ضد الجماعات المسلحة. غير أنه لا تزال هناك العديد من التحديات في هذا المجال إذا أردنا تأمين كامل التراب العراقي.

ولا يزال يساور وفد بلدي قلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية في العراق. ولسوء الطالع، لا يزال عدد اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا مرتفعا جدا. ونشعر بقلق خاص إزاء الأحوال المعيشية للنساء والأطفال، وبسبب ما وقع من انتهاكات لحقوق الإنسان. ولذلك، ندعو جميع الأطراف إلى الاحترام الصارم للقانون الإنساني وحقوق الإنسان.

أما على الجبهة السياسية، فاعتماد قانون العدالة والمساءلة، وقانون المحافظات غير المنظمة في إطار إقليم، وقانون الجمعية العامة، وميزانية عام ٢٠٠٨، يدعو إلى درجة من التفاؤل، لا سيما إذا أجريت الانتخابات المرتقبة في تشرين الأول/أكتوبر، كما نأمل ذلك، بصورة مرضية. ونشعر بالقدر ذاته من التفاؤل في المجال الاقتصادي: فحكومة العراق يزداد إتقانها لتنفيذ الميزانية الوطنية، على الرغم من عبء الدين الذي تتحمله، وتبذل جهدا هائلاً لتحقيق التقدم بشأن التنمية والمصالحة الوطنيتين. وفي ذلك الصدد، يسعد وفد بلدي أن يلاحظ المبادرة المقدمة لتعزيز شفافية الصندوق الإنمائي للعراق من خلال تعزيز الشراكات مع المجتمع الدولي. ومن الواضح أن دور الصندوق، كما أشار إلى ذلك المراقب المالي، يكتسي أهمية كبيرة لإنعاش البلد وبناء اقتصاده. ويكمن عنصر آخر من عناصر التقدم الهائل الذي شهدناه في العراق في التكامل بين إجراءات الحكومة العراقية، والقوة المتعددة الجنسيات، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في العراق.

غير أن التحديات لا تزال كثيرة. ولذلك السبب، وفي ضوء عملية تثبيت الاستقرار والمفاوضات الثنائية الجارية مع حكومات الولايات المتحدة والبلدان الأخرى، لا سيما في مجال الأمن، يوافق وفد بلدي على ضرورة الإبقاء على القوة المتعددة الجنسيات، وفقا للأحكام ذات الصلة من القرار ١٧٩٠ (٢٠٠٧).

أخيرا، يود وفد بلدي أن يعيد تأكيد دعمه لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، معترفا بالمساعدة المهمة التي توفرها للشعب العراقي على جميع الجبهات، بما في ذلك الجبهات الأمنية والسياسية والدبلوماسية والاقتصادية والإنسانية، لكي يستطيع أن يأخذ بزمام مصيره وأن يعزز حواره مع جيرانه. ويجب أن يواصل مجلس الأمن تشجيعه للبعثة وتقديم الدعم الكامل لها.

وعلى نفس المنوال، يجب أن يواصل المجتمع الدولي الوقوف إلى جانب الشعب العراقي والتعبير عن تضامنه الكامل معه. ففي النهاية إن مصير الشعب العراقي هو الأمر الذي نتكلم عنه. ولا يقدر ذلك الدعم المقدم له بأي ثمن، وسيقوي الجهود التي يبذلها للمضي قدما نحو تحقيق المصالحة الوطنية والتعمير.

السيد يوريكا (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بياني بالإعراب عن ترحيبي الحار بوزير خارجية العراق، معالي السيد هوشيار زيباري، وأن أشكره على العرض الذي قدمه. كما أود أن أشكر وكيل الأمين العام، السيد غمباري، والسفير خليل زاد، والمراقب ساك على الإحاطات الإعلامية التي قدموها إلى المجلس.

لقد أظهر العراق تقدما جديرا بالثناء على الجبهات السياسية والاقتصادية والأمنية. ومما يشجعنا الالتزام الذي توليه الحكومة العراقية لمواصلة تنفيذ تلك الجهود من أجل توسيع نطاق الانجازات التي تحققت حتى الآن وتوطيدها. وتشير مؤشرات الاقتصاد الكلي المتميزة إلى اقتصاد آخذ في التوسع، مع ما تظهره الجهود التي تبذلها الحكومة لإنعاش الاقتصاد من اتجاه ايجابي إلى التزايد. وتتطلع بلادي إلى أن ترى الإمكانات الاقتصادية الهائلة للعراق تُترجم إلى تحسينات في الهياكل الأساسية والخدمات الأساسية لجميع المواطنين العراقيين.

وفي المجال التشريعي، تحقق هذا العام عدد من المعالم المهمة في هذا المجال، وعلى رأسها اعتماد تشريع بشأن إصلاح عملية اجتثاث البعث، والعفو، والسلطات الممنوحة للمحافظات، والميزانية. ونأمل أن نرى إحراز نفس التقدم بشأن مسألة الموارد الهيدروكربونية، وتنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور، وعملية تنقيح الدستور. ولا يقل أهمية عن ذلك الاعتماد الفوري لقانون يوجِّه الانتخابات في المحافظات التي ستعقد قبل نهاية هذا العام. وفي حالة زيادة التأخير في عقد تلك الانتخابات من المحتمل أن يتعرض الجدول الزمني للانتخابات برمته للخطر.

كما شهد هذا العام تحسناً ملحوظاً في الأمن. ومن المشجِّع أن نعرف منكم، سيدي الرئيس، بالنيابة عن القوات المتعددة الجنسيات، أن المؤشرات الأمنية آخذة في التحسّن. إن توفر بيئة آمنة بلا شك شرط أساسي لتحقيق التقدم في معظم القطاعات الأخرى. وفي الشهور الأخيرة، أظهرت قوات الأمن العراقية قدرة متزايدة على التصدي لتحديات الأمن. وبدعم من القوات المتعددة الجنسيات عملت قوات الأمن العراقية، دون كلل في معظم الأحيان، على تحسين الأمن والنظام العام، ومكافحة الإرهاب والعنف الطائفي، وفرض سيادة القانون. وفي ضوء ذلك، ندرك أن هذه العملية تشكل جهداً طويل الأجل، يتطلب بناء قوات أمن محترفة ومحايدة وغير طائفية، تحظى بثقة واحترام جميع الطوائف العراقية.

يمر العراق بمرحلة حاسمة من التحول، وتسمح لنا النتائج التي تحققت حتى الآن بالاعتقاد بأن تلك العملية تسير في الاتجاه الصحيح. وبالرغم من ذلك، ندرك أن الرحلة لا تخلو من التحديات الكبيرة ذات الطابع السياسي والأمني والإنساني.

ولا يزال وفد بلادي يرى أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق والقوات المتعددة الجنسيات تحتل موقعا مناسبا يمكنها من الاضطلاع بدور محوري في قيادة الجهود الدولية المبذولة لمساعدة العراق على مواجهة التحديات المتبقية والتغلب عليها، ولا سيما مساعدة شعب العراق على تعزيز الحوار السياسي وتقديم المساعدة الانتخابية وتأييد عملية استعراض الدستور وتيسير عملية الحوار الإقليمي. ونثني على الجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين

العام، السيد دي ميستورا، وموظفو بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق الذين يواصلون الاضطلاع بولايتهم ويعملون على زيادة وجود البعثة في ظل ظروف صعبة، وندعم تلك الجهود. ونولي أهمية كبيرة للدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق للتوصل إلى حل للنزاع حول الحدود الداخلية، ونحيط علما بالتقارير التحليلية المقدمة مؤخرا بشأن المناطق الأربع المتنازع عليها والتي تقترح مجموعة من التدابير المحددة لبناء الثقة. كما نشير إلى الرسالة الموجهة من السيد دي ميستورا والتي مفادها أن حكومة العراق تقع عليها وحدها المسؤولية السيادية عن اتخاذ أي قرار بشأن تلك العملية.

وكان مؤتمر الاستعراض السنوي الأخير للاتفاق الدولي مع العراق، المعقود في ستوكهولم، تعبيرا آخر عن المشاركة المستمرة من جانب المجتمع الدولي في المساعدة على تعزيز رؤية العراق الذي يتمتع بالاستقرار والأمن والازدهار. ويسرنا التقدم المحرز منذ إطلاق تلك الرؤية قبل عام مضى. وفي حين ندرك أن الدعم الدولي المقدم في هذه المرحلة لا يزال حيويا، فإن تنفيذ الاتفاق ينبغي أن يكون عن طريق الجهد الذي يقوده العراق. وينبغي أن تبقى الملكية الوطنية والقيادة القوية للعراق والعراقيين عاملا حاسما لنجاحه. وينبغي أن يظل هدفنا النهائي تحول العراق إلى عضو مندمج تماما في المجتمع الدولي.

إن ذلك الاندماج، السياسي والاقتصادي على السواء، يبدأ على المستوى الإقليمي. ويسرنا ما يجري وضعه من خطط إيجابية تحت رعاية المؤتمر الوزاري الموسع للدول المجاورة، والذي يتعين تشجيع زيادة مشاركته. وتمثل المشاركة البناءة للدول المجاورة للعراق عاملاً حاسماً لتحقيق الاستقرار وتعمير العراق في الأجل الطويل. ويرى وفد بلادي أنه من غير المقبول أن تتعرض تلك الجهود للخطر من جانب الجماعات المسلحة التي تهاجم العراق وقوات التحالف في محاولة منها لتقويض الأمن والاستقرار في العراق.

ولا يزال يشكل الاستقرار والتطبيع والمصالحة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوطيد الديمقراطية في العراق أهدافنا المشتركة. ويعطينا التقدم المحرز حتى الآن الأمل للإيمان بأن الشعب العراقي مصمم على التغلب على التحديات المتبقية وأنه يقوم، بمساعدة المجتمع الدولي، بتوطيد تلك المكاسب.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): نرحب بوزير خارجية العراق في هذه الجلسة. ونشكر السيد وارين ساش، ممثل الأمم المتحدة لدى المجلس الدولي للمشورة والمراقبة، ووكيل الأمين العام، السيد إبراهيم غمباري، على إحاطتيهما، كما نشكركم، سيدي الرئيس، على الإحاطة التي قدمتموها بشأن أنشطة القوة المتعددة الجنسيات في العراق.

ونرحب بالتقدم الذي أحرزته السلطات العراقية في معالجة الوضع الأمني، على نحو ما أبلغ وزير الخارجية. ومع ذلك نحن نشعر بالقلق لأن الوضع الأمني الحالي في العراق لا يزال هشا. ونكرر التأكيد على أنه يجب أن يكون أي حل للصراع في العراق شاملا، وأن يركز على العملية السياسية والمصالحة الوطنية وكذلك الحوار البناء مع جميع الدول المجاورة. لذلك فإننا نشيد بالقادة العراقيين والإقليميين على الجهود المكثفة التي يبذلونها من أجل تحسين الأمن الإقليمي. وقد أيد وفد بلادي اعتماد القرار ١٧٩٠ (٢٠٠٧) الذي يجدد ولاية القوة المتعددة الجنسيات، لأن من رأي الحكومة العراقية أن استمرار وجود تلك القوة أمر ضروري للأمن. ونلاحظ توقعات الحكومة العراقية بأن هذا قد يكون التجديد الأخير لولاية القوة المتعددة الجنسيات.

وترحب جنوب أفريقيا باعتماد القرار ١٧٩٠ (٢٠٠٧)، الذي يمدد ولاية المجلس الدولي للمشورة والمراقبة. ومع ذلك لا نزال نشعر بالقلق إزاء الاستنتاجات المتكررة التي توصل إليها مراقبو الحسابات المستقلون بأن المخالفات الخطيرة المتعلقة بإنفاق الأموال المصروفة من صندوق التنمية للعراق والرقابة على جميع المبيعات والعقود لم يتم اتخاذ إجراءات بشأنها. وتشير آخر أحكام المجلس الدولي للمشورة والمراقبة، الصادرة في ٢ حزيران/يونيه، إلى أن جميع عمليات المقايضة ”يمكن تفسيرها بأنها انتهاك للقرار ١٤٨٣ الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة“ ونكرر التأكيد على أن الفقرة ١٤ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) تنص على أن المجلس الدولي للمشورة والمراقبة قد شكّل لضمان استخدام صندوق التنمية للعراق:

> ”على نحو شفاف لتلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي، ومن أجل إعادة بناء الاقتصاد وإصلاح الهياكل الأساسية للعراق، ومواصلة نزع سلاح العراق، وتغطية تكاليف الإدارة العراقية المدنية، وللأغراض الأخرى التي تعود بالفائدة على شعب العراق“.

وينبغي أيضا أن نلاحظ أنه لم يسمح للمجلس الدولي للمشورة والمراقبة ومراجعيه المستقلين بالتدقيق إلا في عينة صغيرة من العقود الأجنبية مع عراق ما بعد الحرب. وفي هذا الصدد، نحيط علما مع القلق ببعض التقارير التي تشير إلى فقدان مبلغ يصل إلى ٢٣ بليون دولار، أو سرقته أو عدم معرفة طريقة إنفاقه على النحو الصحيح في عراق ما بعد الحرب. ومن الواضح أن مجلس الأمن يكون مقصرا في أداء واجباته إذا لم يتابع على الفور النظر في فضيحة محتملة من هذا الحجم. ونتوقع أن يحاسب المسؤولون عن ارتكاب هذه الأعمال.

وأود أن أختتم كلمتي بالتأكيد من جديد على أنه بالرغم من الأحداث التي أدت إلى الوضع الراهن، تقع على مجلس الأمن المسؤولية عن ضمان تنفيذ السلطات التي منحها للقوة المتعددة الجنسيات بطريقة تتوافق مع قرارات المجلس، واستخدام موارد العراق الوطنية وأموال صندوق تنمية العراق لمنفعة الشعب العراقي، وضمان تنفيذ واحترام جميع الأطراف للقانون الدولي وحقوق الإنسان.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب أيضا عن ترحيب وفدي بمعالي وزير خارجية العراق، وأن أشكره أيضا على ملاحظاته التي قدمها إلى المجلس باسم الحكومة العراقية. وأشكر أيضا السيد غمباري، المستشار الخاص، على العرض الذي قدمه، وأشكر المراقب المالي على إحاطته الإعلامية، وأشكركم، سيدي الرئيس، على العرض الذي قدمتموه بالنيابة عن القوة المتعددة الجنسيات في العراق.

لقد ناقش مجلس الأمن قضية العراق في هذه القاعة منذ زهاء ستة أسابيع مضت. وفي ذلك الوقت، أحاط وفدي علما بالتقدم المحرز في العراق والذي ما زال جاريا حتى الآن، وبالتحديد، الجهود المتضافرة التي يبذلها قادة العراق لسن قوانين ترمي إلى توحيد البلد، تستند إلى روح التعاون المتنامي بصورة مطردة؛ والمضي قدما بشأن الإعداد لإجراء انتخابات المحافظات في أواخر هذه السنة، وتحسن الحالة الأمنية واتخاذ حكومة العراق إجراءات حاسمة، وبدعم سياسي مشترك بين الأحزاب، لإقرار سيادة القانون، ولا سيما في البصرة ومدينة الصدر والموصل.

ولكن، حسبما سمعنا اليوم، لا يزال هناك عمل يتعين القيام به. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشجع الحكومة العراقية على تعزيز التحسينات في الحالة الأمنية باتخاذ مبادرات للتنمية الاقتصادية والمضي قدما بها وحفز التقدم

السياسي. وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لأشجع القادة العراقيين ومجلس النواب على الاتفاق على التشريعات اللازمة لضمان إجراء انتخابات المحافظات في هذه السنة وإجازة التشريع المتعلق بالمواد الهيدروكربونية. وكلما يزيد التأخير في سن هذا التشريع، تزداد عرقلة تطوير قطاع النفط في العراق على نحو تام وفعال.

وأود أن أتطرق الآن إلى الجبهة الدولية. وتغتنم حكومتي هذه الفرصة لتثني على حكومة السويد، والأمم المتحدة وحكومة العراق للنجاح المحرز بصدد عقد المؤتمر الاستعراضي السنوي الأول للعهد الدولي مع العراق في استكهولم. ونرحب بالدور الذي يقوم به السيد غمباري في هذا الصدد. وكان مستوى المشاركة الدولية في المؤتمر باهرا. ودلّ حضور عدد من الوزراء والمسؤولين العراقيين – وهذا أمر يستحق بالغ التقدير – على التزام العراق بوضع العهد موضع التنفيذ. وأوضح المالكي، رئيس الوزراء، أن العراق يرغب ومستعد لإقامة علاقات قوية مع المجتمع الدولي، وبصورة خاصة مع جيرانه. ونرحب بالقرارات التي اتخذتها مؤخرا دول البحرين والأردن والإمارات العربية المتحدة لتعيين سفراء لها في العراق. ونأمل في أن يمثل ذلك تشجيعا للدول الأخرى.

وتواصل حكومتي دعم أعمال الأمم المتحدة والممثل الخاص للأمين العام للعراق. ونرحب بالجهود التي يبذلها الممثل الخاص وفريقه بشأن الحدود الداخلية المتنازع عليها وعرض المرحلة الأولى من تحليلات الأمم المتحدة. ونشجع جميع الأطراف على مواصلة المشاركة مع الأمم المتحدة والتوصل إلى حل مقبول بصورة متبادلة بشأن المناطق المتنازع عليها.

وتود المملكة المتحدة أن تشجع أيضا حكومة العراق على العمل على نحو وثيق مع الأمم المتحدة لتحديد موقع مناسب لمجمع جديد في بغداد لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، فضلا عن تقديم مساهمة مالية لتشييده. ونكرر مطالب الأمين العام بتعيين مستشارين عسكريين إضافيين في البعثة وتقديم مساهمات أخرى في الصندوق الاستئماني ”للحلقة الوسطى“ وأن الأمم المتحدة تؤدي دورا هاما في العراق. ولا ينبغي لنا أن نفعل أي شيء من شأنه أن يلقي بظلال من الشك، أو يتصور أنه يلقي بظلال من الشك، على دعمنا لأنشطتها.

وتتمثل سياسة المملكة المتحدة في العراق في مساعدة الشعب العراقي ليصل إلى المرحلة التي تمكنه من التحكم في مصيره وأمنه. وتحقيقا لهذه الغاية، سلمت المملكة المتحدة للسلطات العراقية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ المسؤولية عن الأمن في محافظة البصرة، وهي المسؤولية التي كانت تضطلع بها الفرقة المتعددة الجنسيات بقيادة المملكة المتحدة في الجنوب الشرقي. وتخضع الآن جميع المحافظات الأربع في الجنوب الشرقي في العراق للسيطرة العراقية، ومن المقرر تسليم المسؤولية عن محافظتين أخرتين في حزيران/يونيه وتموز/يوليه. ويعني هذا التسليم أن العراقيين يقومون بدور قيادي في التصدي للتحديات والمشاكل التي يواجهونها حتى الآن في بلدهم، ويتخذون قرارات بشأن مستقبلهم وهم مسؤولون عن تلك القرارات. والإجراءات القمعية العنيفة التي اتخذتها حكومة العراق ضد الجماعات الإجرامية في البصرة في شهر آذار/مارس من هذه السنة دليل على هذا الاتجاه. ونرحب بالتطورات الرئيسية التي طرأت على حالة الأمن التي نتجت عن تلك الإجراءات. وما زالت المملكة المتحدة ملتزمة بدعم العراقيين في هذا المسعى.

إن قوات المملكة المتحدة لديها مهمة واضحة تنفذها في جنوب شرقي العراق، ينصب تركيزها على إعداد وتدريب الفرقة الرابعة عشرة من الجيش العراقي في البصرة حتى يصبح ذلك الجيش جاهزا للعمليات على النحو الأوفى.

وقواتنا مستعدة أيضا لدعم قوات الأمن العراقية، إذا طلب منها ذلك، بتقديم الدعم السوقي والدعم في العمليات حسب الاقتضاء. وعلى نحو متواز، نواصل العمل من خلال لجنة تنمية البصرة المشتركة بين المملكة المتحدة والعراق وفريق إعادة إعمار المحافظات بقيادة المملكة المتحدة لبناء القدرة على الإدارة المحلية ومساعدة السلطات العراقية على زيادة الاستثمارات والفرص الاقتصادية في البصرة.

السيد ليو زنمين (الصين) (تكلم بالصينية): يرحب الوفد الصيني بحضور السيد زيباري، وزير خارجية العراق، في هذه الجلسة. ونعرب أيضا عن الشكر للمستشار الخاص السيد غمباري والأمين العام المساعد السيد وارن ساك على إحاطتيهما الإعلاميتين. ونود أن نعرب عن الشكر أيضا لكم، يا سعادة السفير خليل زاد على إحاطتكم الإعلامية بالنيابة عن القوة المتعددة الجنسيات في العراق.

لقد أحرز العراق تقدما ملحوظا في المجالات السياسية والأمنية والعمرانية. وينبغي أن ننوه بالجهود التي تبذلها حكومة العراق. ونرحب بالتحسن الملحوظ الذي حدث مؤخرا على الحالة الأمنية في العراق. إن تحقيق السلام والأمن والاستقرار على نحو مستدام شرط أساسي لمعالجة المشاكل الأخرى التي يواجهها العراق.

ونحيط علما مع التقدير بالتحسن التدريجي الذي طرأ على قدرات قوات الأمن العراقية. ونأمل في أن تضطلع قريبا بالمهمة الصعبة المتمثلة في المحافظة بصورة مستقلة على الأمن القومي والقانون والنظام. ونتوقع أيضا أن تنفذ القوات المتعددة الجنسيات بصدق وحماس ولايتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، في عملياتها، وأن تمثل بصورة صارمة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وأن تتشاور على نحو وثيق مع حكومة العراق.

وبغية توطيد المكاسب المحرزة في الحالة الأمنية المتحسنة في العراق، يتحتم تعزيز العملية السياسية بقوة والتوصل إلى مصالحة وطنية حقيقية. ونأمل في أن تولي جميع الأطراف والفصائل العراقية أهمية للمصلحة الوطنية وتكثف الحوار والمشاورات. وفيما يتصل بالقضايا الرئيسية التي تؤثر على مستقبل البلد، ينبغي لحكومة العراق، باعتبار ذلك جزءا من عملية سياسية منصفة وصريحة وشاملة الاستماع باهتمام شديد للآراء والتوصل إلى توافق آراء سياسي قوي. ونشجع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في العراق على مواصلة دورها الإيجابي في تعزيز المصالحة الوطنية في العراق.

إن انتخابات المحافظات المزمع عقدها هذا الخريف ذات أهمية بالغة بالنسبة للعملية السياسية والمصالحة الوطنية في العراق. وإننا ندعم حكومة العراق في التحضيرات الجدية المطلوبة لضمان إجراء الانتخابات بصورة سلسة. وينبغي لبعثة الأمم المتحدة أن تتعامل مع تقديم المساعدة الانتخابية باعتبارها أولوية في المدى القريب وأن تستخدم قدراتها الخاصة في هذا المجال لمساعدة العراق.

وإذا كانت العملية السياسية تمثل العجلات الأمامية للمركبة، فإن إعادة الإعمار الاقتصادي والتنمية يمثلان العجلات الخلفية. ولا يمكن للعراق أن يتقدم نحو الأمام بصورة مستمرة إلا عندما تتحرك العجلات الأمامية والخلفية في الوقت ذاته. إن لدى العراق إمكانية ضخمة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي والتنمية.

وفي إطار العهد الدولي مع العراق، قد مد المجتمع الدولي، بما في ذلك بلدان المنطقة، يد التعاون إلى هذا البلد. والمسألة الهامة الآن هي ترجمة الالتزامات إلى إجراءات جادة وملموسة. وفي المؤتمر الاستعراضي الأخير للعهد الدولي في استكهولم، قدمت حكومة العراق خطة ورؤية جديدتين

لإعادة إعماره الاقتصادي وتنميته، التي ينبغي للمجتمع الدولي أن يستجيب لها بصورة إيجابية.

وإن صندوق التنمية للعراق مصدر رئيسي لتمويل إعادة إعمار البلاد. ونأمل أن نرى إدارة أقوى لهذا الصندوق واحتراما أكبر لملكية العراق، كي نضمن استخدامه بصورة فعالة وشفافة من أجل مصلحة كل أفراد الشعب العراقي.

أخيرا، أود أن أعرب عن تقديري لبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق، بقيادة السيد دي ميستورا، على العمل الذي تقوم به. ونحن نؤيد استمرار المساعدة التي تقدمها هذه البعثة لحكومة وشعب العراق بعد آب/أغسطس هذا العام.

السيد غرولس (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): يود وفد بلدي في المقام الأول أن يرحب بوجود السيد هوشيار زيباري، وزير خارجية العراق. ولا يفوتنا كذلك أن نشكر الممثل الخاص السيد إبراهيم غمباري ومساعد الأمين العام السيد وارن ساك على بيانيهما، ونتقدم كذلك بالشكر إليكم، سيدي، على إحاطتكم الإعلامية التي قدمتموها بالنيابة عن القوة المتعددة الجنسيات.

خلال الأشهر القليلة الماضية، أتاح عدد من الاجتماعات لجيران العراق والمجتمع الدولي ككل الترحيب بتطورين إيجابيين. أولا، هناك التحسن الكبير في الحالة الأمنية في العراق، ثانيا، مضاعفة الجهود العراقية، بدءا بالحكومة، لبناء بلد مستقر وديمقراطي وموحد ومزدهر، يصبو إليه جميع العراقيين.

ولا يفوتنا أن نرحب بهذه التوجهات الإيجابية، لكن أعمال العنف التي ما زالت تضرب السكان المدنيين، والأوضاع الهشة للعديد من العراقيين الذين اضطروا إلى مغادرة بيوتهم، تذكرنا بحجم المهمة التي لم يتم تحقيقها بعد.

لقد حضرت بلجيكا المؤتمر الاستعراضي الأول للعهد الدولي مع العراق في استكهولم، وبالتالي تمكنت من التأكيد مرة أخرى على مدى أهمية ألاّ تتقاعس السلطات العراقية والمجتمع الدولي عن بذل الجهود. ولا بد لهذه الجهود أن تركز، في المقام الأول، على تحسين الحياة اليومية للمواطنين العراقيين، من خلال تقديم المساعدة التي ما زالت أساسية بالنسبة للاجئين في البلدان المجاورة وللأشخاص المشردين داخليا، وأيضا في الإطار الأوسع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن بين الأمور التي تبعث لدينا الأمل في بداية جديدة أن التقرير السنوي عن التقدم المحرز الذي تم تقديمه في ٢٩ أيار/مايو في استكهولم قد أكد على التقدم الذي تم إحرازه، وأيضا على التحديات التي يواجهها العراق رغم ما لديه من إمكانيات هائلة. وأول هذه التحديات هو ضمان حصول الجميع على الخدمات الأساسية مثل الغذاء وإمدادات المياه والكهرباء، وكذلك الخدمات الصحية والتعليمية.

وبعد ذلك، بشكل عام، يجب على القيادة العراقية أن تطبق مبادئ الحكم الرشيد، التي ينبغي أن ترشدها في القيام بمهامها من أجل مصلحة جميع مواطني البلد. وفي هذا الصدد، ترحب بلجيكا بالملاحظة التي أبداها المجلس الدولي للمشورة والمراقبة وهي أن العراق قد أحرز بعض التقدم في تنفيذ التوصيات التي تسلمها بعد عملية المراجعة لصندوق التنمية للعراق. غير أن بلجيكا تدعم التشجيع الذي يصاحب هذه الملاحظة على مضاعفة الحكومة العراقية جهودها والإسراع بها لسد الثغرات التي لا تزال في تقارير المراجعة تشير إليها.

إن الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية لإعادة احتكارها لاستعمال القوة المشروعة للمحافظة على النظام ولتعزيز مسألة المصالحة الوطنية يجب، علاوة على ذلك،

أن تشكل الأساس لبناء الدولة التي يصبو إليها العراقيون بصورة مشروعة.

وفيما يتعلق بالمسائل الأمنية، يجب أن يصاحب هذه الجهود تعزيز سيادة القانون، والحياد الذي يضمن ثقة جميع العراقيين. إننا نرحب بزيادة قوة قوات الأمن العراقية. وقد أحطتنا علما برغبة الحكومة العراقية في عدم وضع حد في هذه المرحلة لولاية القوة المتعددة الجنسيات التي تنتهي مدتها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

أما بخصوص البعد السياسي، فإنه من الأهمية بمكان الانتهاء في أسرع وقت ممكن من الإعداد لإجراء انتخابات ذات مصداقية في المحافظات، وهي من شأنها أن تتيح تعزيز الشمول والمشروعية الديمقراطية للمؤسسات العراقية. ومن الأهمية بمكان أيضا أن تتواصل المساعي التشريعية والدستورية لضمان أن يكون لكل طائفة حق المشاركة في تقرير المستقبل المشترك.

وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن تأييدنا التام لنهج الخطوة – خطوة الذي اقترحته الأمم المتحدة لمساعدة السلطات العراقية على معالجة مسألة الحدود الداخلية المتنازع عليها. وينبغي للتحليل الفني الذي تم الانتهاء منه لأربعة مقاطعات وتدابير بناء الثقة أن تيسر صياغة الحكومة العراقية لاتفاق سياسي يشمل جميع الحالات ويشكل حلقة وصل ضرورية مع النظام المستقبلي للبلاد برمتها.

وترى بلجيكا أن مقترحات الأمم المتحدة هذه تقع ضمن إطار تنفيذ الولاية المعتمدة في القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧). إن هذه الولاية قد عززت فعلا المساعدة المقدمة للحكومة العراقية في المجالات السياسية والإنسانية وإعادة الإعمار. وإننا نؤكد مرة أخرى تقديرنا لنوعية العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة في العراق.

ومع ذلك، على مجلس الأمن أن يظل مستوثقا من أن الدور المركزي للأمم المتحدة في العراق يمكن تحقيقه في ظل أوضاع أمنية ملائمة. وفي ضوء هذا أحطنا علما بنية الحكومة العراقية عدم طلب تمديدات لولاية القوة المتعددة الجنسيات في المستقبل وكذلك إعلانها أن هناك مفاوضات جارية بشأن إبرام اتفاق أمني ثنائي.

السيد وايسلدر (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. وأود أن أرحب بالسيد هوشيار زيباري، وزير خارجية العراق، وأن أشكره على تقييمه للوضع في بلده. وأود كذلك أن أتقدم بالشكر إلى السيد وارن ساك، والسيد إبراهيم غمباري والممثل الدائم للولايات المتحدة على إحاطاتهم الإعلامية بشأن المجلس الدولي للمشورة والمراقبة المعني بصندوق تنمية العراق، وأنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في العراق وعمل القوة المتعددة الجنسيات، على التوالي.

وترحب كوستاريكا، كما رحب أعضاء المجلس الآخرون، بالجهود التي تضطلع بها الحكومة العراقية والمجتمع الدولي لتعزيز سيادة القانون والرخاء الاقتصادي في ذلك البلد. ونشجع الحكومة العراقية، التي يحضر وزير خارجيتها بيننا اليوم، على تعزيز جهودها المبذولة للنهوض بالأوضاع المعيشية لشعبها باعتبار ذلك إحدى الأولويات لإعادة العلاقات في ذلك البلد إلى طبيعتها وهو يتطلع إلى تحقيق مستقبل ديمقراطي. وندعم جميع الجهود المبذولة لتوطيد دعائم الدولة العراقية، بوصفها دولة ذات سيادة تتحمل مسؤولياتها وتشمل جميع الفئات برعايتها وتسهم في السلام والتنمية والاستقرار للبلد والمنطقة برمتها.

وما زال وفدي يساوره القلق البالغ إزاء بعض المسائل المعلقة، من قبيل حماية حقوق الإنسان والتخفيف من

حدة الأزمة الإنسانية الخطيرة التي تواجه العراق. وفي هذا الصدد، نرى أن من شأن الاستراتيجيات الواقعية والمستدامة لتعزيز التماسك الاقتصادي والاجتماعي على الصعيد الداخلي وللتعامل بشكل عادل مع جميع الفئات العرقية والدينية في المشهد السياسي والاقتصادي بالعراق تيسير عملية المصالحة الوطنية التي ننشدها جميعا.

ويود وفدي أن يؤكد مرة أخرى أهمية نشر التقارير المكتوبة بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة، بتوقيع أصحابها، قبل تقديمها من الأمين العام أو ممثله إلى المجلس. فذلك من شأنه تعزيز الشفافية والمعالجة الفعالة للمسائل التي نتناولها.

وبالنظر إلى مدى أهمية المواضيع التي نناقشها اليوم، نود التشديد على أن جميع الدول الأعضاء في هذه المنظمة تقدّر العمل الذي يؤديه المجلس الدولي للمشورة والمراقبة وصندوق التنمية للعراق، كما تقدّر التدابير التصحيحية التي يضعها ويطبقها حين توجد أي مخالفات في إدارة ذلك الصندوق. ونرجو أن يؤدي ذلك أيضا إلى أن يصدر الأمين العام في وقت مناسب التقارير من قبيل الإحاطة التي استمعنا إليها اليوم من السيد ساتش، واضعين في الاعتبار أن الأمم المتحدة قد أخذت على نفسها مسؤولية كبرى وتؤدي اليوم دورا استراتيجيا في التخفيف من حدة الحالة الإنسانية في العراق. كما قد يكون من المفيد الحصول على نسخة من خطاب السيد ساتش. ونتفق مع كثير من الشواغل التي أعربت عنها جنوب أفريقيا.

وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، لقد أدانت كوستاريكا على نحو قاطع استخدام القوة والعنف لتحقيق مآرب سياسية، مهما كانت أشكاله أو مظاهره، وبغض النظر عمن يرتكب تلك الأفعال، ومكان ارتكابها وكيفية ارتكابها. ومرة أخرى ندين تلك الأفعال ونرحب بالمبادرات التي تتوخى استئصال تلك الممارسات.

ونعرب عن شديد الأسف لما تجيء به التقارير عن الوفيات بين صفوف المدنيين بسبب عمليات القوة المتعددة الجنسيات في العراق، وفقا لتقرير بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق الصادر في ١٥ آذار/مارس عن حقوق الإنسان. وإذا كان من غير المقبول أن يُستخدم المدنيون دروعا بشرية، فمن غير المقبول بنفس الدرجة ألا تتخذ جميع التدابير الممكنة للتصدي للجماعات الإرهابية.

ولدينا ثقة بأن جميع الحاضرين منا هنا في هذه القاعة يقرّون ويؤيدون المبدأ القائل بأن حماية المدنيين هدف محوري من أهداف الأمم المتحدة ويمثل أحد الأسباب الرئيسية في وجودها الميداني، وفي هذه الحالة بالذات في العراق.

وأخيرا، نرحب بتوقيع العراق على اتفاقية مناهضة التعذيب. ومرة ثانية نحثه على التصديق على البروتوكول الاختياري كذلك، وعلى ضمان الامتثال الكامل لهذين الصكين الدوليين البالغي الأهمية في إطار الجهود التي يبذلها ذلك البلد لاستعادة الديمقراطية التي يظللها السلام والاستقرار.

السيد لو لونغ منه (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): بما أن المجلس يناقش اليوم الحالة المتعلقة بالعراق، أود أولا أن أتقدم باسم الوفد الفييتنامي بصادق شكرنا لمعالي السيد هوشيار زيباري، وزير خارجية العراق، على حضوره وبيانه. وأود أن أشكر المستشار الخاص ابراهيم غمباري، والأمين العام المساعد وارن ساتش على إحاطتيهما الإعلاميتين المفصلتين. كما أود أن أشكركم يا سيدي الرئيس على بيانكم، بصفتكم الوطنية، باسم القوة المتعددة الجنسيات في العراق.

مرّ العراق خلال السنوات الخمس الماضية بتغيرات هامة. والتقدم الذي يحرزه هذا البلد تحت أوضاع بالغة المشقة وفي مختلف المجالات السياسية والاجتماعية الاقتصادية، والتحسن الذي يطرأ على علاقاته مع البلدان المجاورة، وإعادة اندماجه في المجتمع الدولي أمور جديرة منا بكل تقدير وتشجيع. وفي الوقت ذاته، نرجو أن نرى العراق يحقق مزيدا من التحسينات الملموسة في جملة ميادين منها وضع حد لاشتعال العنف الطائفي، وحل المنازعات على الحدود الداخلية، وتعزيز سيادة القانون، وزيادة الحد من الفقر وتنمية الرفاه الاجتماعي، وكبح جماح الاستخدام غير المشروع للأسلحة ومكافحة الجريمة المنظمة، وتعزيز نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وتصفية قدر كبير من الديون الخارجية، وتقديم المساعدة للاجئين والمشردين داخليا الذين يتجاوز عددهم ٤ ملايين شخص. وعليه فنحن ندرك جميعا أن البلد ما زال يواجه تحديات هائلة يتعين عليه أن يقهرها في مجالات الأمن والشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار والمصالحة الوطنية.

فالعراق الموحد الذي ينعم بالرخاء والاستقرار، ذلك العراق الذي يتعطش إلى تحقيقه الشعب العراقي الذي تحمل خسائر وشدائد لا توصف على مدى سنوات طوال، سوف يسهم في سلام المنطقة وأمنها واستقرارها. وبينما تؤيد فييت نام بقوة جهود الحكومة العراقية والأطراف الأخرى المعنية لتوطيد دعائم السلام والأمن، وتعزيز التنمية المستدامة وتقوية المصالحة الوطنية، فهي تقدر وتدعم الدور الهام الذي يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة وبلدان المنطقة والمجتمع الدولي بصفة عامة، على أساس من احترام سيادة العراق واستقلاله السياسي وسلامته الإقليمية وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، وذلك لمساعدة العراق على تعزيز عمليته السياسية والحوار الإقليمي وللتشجيع على إعادة الإعمار الاقتصادي وأعمال الإغاثة الإنسانية.

ونثني على الجهود التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق ونشجعها على مواصلة تقديم المساعدة لحكومة العراق في التصدي للمسائل الرئيسية ذات الأولوية، على النحو المحدد بموجب قرار مجلس الأمن ١٧٧٠ (٢٠٠٧). ونرجو أيضا أن يواصل المجلس الدولي للمشورة والمراقبة تعزيز قدرته على المراجعة والإشراف لكفالة صرف جميع الموارد المتأتية من صندوق التنمية للعراق على نحو يتسم بالشفافية والكفاءة لخدمة مصالح العراق وشعبه على خير وجه.

وتقف فييت نام بقدرتها المتواضعة على أهبة الاستعداد للانضمام إلى الجهود الجماعية التي يبذلها المجتمع الدولي في مساعدة الشعب العراقي على إعادة بناء بلده. وقد شاركت فييت نام في المؤتمرين المتعلقين بالعهد الدولي مع العراق في شرم الشيخ عام ٢٠٠٧ وستكهولم عام ٢٠٠٨، على التوالي. ونتطلع إلى مواصلة تقديم الدعم للعهد في عملية دفع البلد قدما للأمام.

وأخيرا، أود أن أشكركم يا سيدي الرئيس وأن أشكر وفد الولايات المتحدة على مشروع البيان الصحفي، ونعرب عن تأييدنا له.

السيد ناتاليغاوا (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أنضم إلى الوفود الأخرى في الترحيب بمعالي السيد هوشيار زيباري، وزير خارجية العراق، في المجلس وأن أشكره على إحاطته بشأن التطورات الراهنة في بلده.

ووفدي يشكر أيضا الأستاذ إبراهيم غمباري، المستشار الخاص لشؤون العهد الدولي مع العراق ومسائل سياسية أخرى، على إحاطته الإعلامية حول أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وكذلك السيد وارن ساك، المراقب المالي للأمم المتحدة، على العرض الذي

قدمه عن حالة صندوق تنمية العراق والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة.

كما نود أن نعرب عن الشكر للممثل الدائم للولايات المتحدة على بيانه بالنيابة عن القوة المتعددة الجنسيات في العراق.

العراق، شأنه شأن أي أمة أخرى، يستأهل التمتع بالسلام والاستقرار. وإن الانخفاض في المستوى الإجمالي للعنف في كل أنحاء العراق في الأشهر القليلة الماضية كان بالتالي مصدر عظيم الارتياح، وهذا تطور نرحب به. وإن الجهود التي تبذلها حكومة العراق لمواجهة التحديات الأمنية تمخضت عن نتائج ملموسة. ورغم هذه التطورات المشجعة يظل العنف تحديا يواجهه العراق في سعيه إلى تحقيق سلام حقيقي مستدام.

إننا نرى أن زيادة قدرة قوى الأمن العراقية على كفالة السلام والاستقرار حاسمة الأهمية لانسحاب القوات الأجنبية. وفي هذا الصدد نرحب بالجهود التي تواصل بذلها حكومة العراق لجعل قوى الأمن العراقية أفضل تدريبا وأحسن تجهيزا وأكثر عددا.

وندرك أيضا أن عام ٢٠٠٨ عظيم الأهمية في العلاقة بين العراق والقوة المتعددة الجنسيات، لأن ولاية القوة مُدِّدت بالقرار ١٧٩٠(٢٠٠٧) في ١٨ كانون الأول/ديسمبر بناء على طلب أخير من حكومة العراق.

لذلك نعتقد أن التدريب وبناء القدرات يجب أن يحظيا بمزيد من التركيز في الدعم والمساعدة اللذين تقدمهما القوة للعراق. والمرجو أن هذا سيساعد العراق على أن يصبح أكثر اعتمادا على الذات في الوفاء باحتياجاته الأمنية.

الفظائع التي تُرتكب في العراق لا يمكن معالجتها معالجة كاملة بنهج أمني فقط. ولا بد من السعي إلى نهج يشجع على الاشتمالية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وفي هذا الصدد تساند إندونيسيا جهود الحكومة العراقية لاستمالة القادة من شتى الأطياف السياسية والدينية للنهوض ببناء القدرات من خلال الحوار الوطني والمصالحة الوطنية.

العنف في العراق تسبب في تشريد إنساني خطير. فأكثر من مليوني عراقي هربوا إلى الدول المجاورة، لا سيما إلى سوريا والأردن؛ وإن نسبة المشردين دون الثانية عشرة من العمر تبلغ ٥٨ في المائة، مما يخلق مسائل خاصة، منها تلك المرتبطة بحماية الأطفال.

الأزمة الإنسانية والتشرد الذي حصل يمكن أن يؤديا إلى مزيد من زعزعة الاستقرار في العراق، وقد خلقا تحديات جديدة للبلدان المضيفة. وإن تطوير حكومة العراق استراتيجية وطنية لمعالجة مشكلة المشردين داخل العراق واللاجئين العراقيين خطوة هامة. ويجب توفير موارد كافية بغية تحويل الإستراتيجية إلى حقيقة على أرض الواقع.

إن دور مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والوكالات الإنسانية الأخرى يظل حاسم الأهمية في مساعدة حكومة العراق والبلدان المضيفة على التعامل مع مشكلة اللاجئين العراقيين. وإن النداء الموحد لعام ٢٠٠٨، الذي أُطلق في بغداد في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨، كان مبادرة حميدة لحشد الأموال اللازمة للأنشطة الإنسانية.

إن المجلس الدولي للمشورة والمراقبة يظل جهازا هاما في الرقابة على استخدام موارد صندوق تنمية العراق. فالعراق واحد من أغنى البلدان من حيث موارده الطبيعية. وإن عمل المجلس الدولي للمشورة والمراقبة يجب أن يساعد العراق على كفالة أن يستفيد الشعب العراقي من أموال الصندوق.

أما بالنسبة إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في العراق، فإننا ما زلنا نؤكد على أهميتها في تقديم شتى أنواع

المساعدة للعراق. وإن المساعدة الانتخابية التي تقدمها البعثة ستكتسي أهمية خاصة مع شروع العراق في الإعداد لانتخابات برلمانية وانتخابات المحافظات. وإن التعاون بين البعثة والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق يمثل أيضا خطوة هامة نحو كفالة إجراء الانتخابات بطريقة يُعتد بها.

كنقطة أخيرة، وتوكيدا لدعمنا التام للعراقيين في سعيهم إلى عراق سلمي مستقر مزدهر ديمقراطي، يود وفدي أن يسلط الضوء على ثلاثة عناصر نعتبرها أساسية في المساهمة في حل مبكر للصراع في العراق. أولا، المصالحة الشاملة للجميع بين العراقيين، وبمشاركة الحكومة الحالية؛ ثانيا، مشاركة المجتمع الدولي في جهود التعمير والتأهيل في البلد؛ وأخيرا، قيام الأمم المتحدة، بموافقة العراق، بإصدار ولاية بنشر قدرات محسنة وتواجد محسن في البلد بالتزامن مع سحب القوات الأجنبية.

السيد لكروي (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أولا وقبل كل شيء أود أن أرحب بحضور وزير الخارجية العراقي، السيد هوشيار زيباري، في هذه المناقشة التي يجريها مجلس الأمن.

كما أود أن أشكر الأمين العام المساعد غمباري، والمراقب المالي للأمم المتحدة، السيد وارن ساك، وأن أشكركم أنتم، السيد الرئيس، على البيانات التي أدلى بها كل منكم.

وزير الخارجية الفرنسي سنحت له الفرصة، أثناء زيارته لعدد من المناطق في العراق يومي ٣١ أيار/مايو و ١ حزيران/يونيه، ليلاحظ التقدم الجدير بالتنويه الذي تحقق في الشهور الأخيرة. وفرنسا مسرورة بهذا التقدم وترجو أن تواصل السلطات العراقية جهودها للتصدي للتحديات الكبيرة المتبقية.

أما بالنسبة إلى الأمن، فإن مستوى العنف انخفض، وإن وفدي يرحب بالنجاحات التي تحققت في نقل المسؤوليات إلى القوات العراقية. وكما ذكر السيد زيباري في رسالته إلى مجلس الأمن، فإن نقل المسؤوليات لم يكتمل بعد، وبالتالي فإن القوة المتعددة الجنسيات يجب استبقاؤها.

كما نرحب بجهود الحكومة العراقية في نزع سلاح الميليشيات، الذي يشكل هدفا مهما صوب السماح للاستعادة التامة الكاملة لسلطة الدولة في مسائل الأمن واستتباب النظام.

وبالنسبة للأوضاع السياسية فإن عملية المصالحة الوطنية تظل جوهرية لتوطيد أركان الدولة العراقية. وهذه العملية يجب أن تكون اشتمالية ويجب أن تنجح في عزل القوى التي تسعى إلى هزيمة العراق. وهذا يقتضي تعاون كل صانعي القرار السياسي العراقيين، الذين يتعين عليهم أن يتفقوا، كخطوة أولى، على تقاسم منصف للسلطة وتوزيع منصف للموارد على أساس توافق الآراء. ومن الأهمية في هذا المضمار أن تتكلل عملية المراجعة الدستورية بالنجاح.

تعزيز سيادة القانون وتشجيع حقوق الإنسان التزامان هامان أيضا قطعتهما الحكومة العراقية على نفسها في اجتماع المتابعة بشأن العهد الدولي مع العراق، الذي عقد في ستكهولم في ٢٩ أيار/مايو، وإننا نحث على بذل المزيد من الجهود في ذلك الاتجاه.

أحدث تقرير لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق يبيّن أن حالة حقوق الإنسان، وبصفة خاصة حقوق السجناء في العراق، تظل مصدر انشغال للمجتمع الدولي. ويتعين على جميع الأطراف المعنية أن تواصل جهودها في سبيل تحسين الحالة.

وبالنسبة إلى الحالة الاقتصادية، نرحب بتوطيد موارد الميزانية في العراق مما يسمح للحكومة العراقية بأن تسعى إلى

تعمير البلد وتحسين إمكانية حصول الشعب العراقي على الخدمات الأساسية. ومن الأهمية بمكان تحسين الشفافية المالية والتدبير الاقتصادي بغية اجتذاب المستثمرين الخارجيين بأعداد كبيرة واجتذابهم إلى مشاريع جديدة.

التقدم الأولي الذي حققه العراق ينبغي أن يمكّنه من أن يجد بسرعة حلا للحالة الإنسانية التي تظل مقلقة. واستنادا إلى تصريحات المفوض السامي لشؤون اللاجئين، يوجد أكثر من ٢ ٧٧٠ ٠٠٠ من المشردين داخل البلد ومليونان من اللاجئين.

وبغية مواجهة التحديات الكثيرة التي يواجهها العراق اليوم يكتسي الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي أهمية حاسمة. وإن مشاركة البلدان المجاورة في العملية، التي أُطلقت من جديد في شرم الشيخ في أيار/مايو ٢٠٠٧، تقدمت كثيرا، وقد رحب بها السيد برنار كوشنر في الاجتماع الوزاري الموسع الذي عقد في الكويت في ٢٢ نيسان/أبريل.

من المهم أن تتوصل الأفرقة العاملة الثلاثة التي أنشأتها الدول المجاورة لبحث مسائل أمن الحدود، واللاجئين، والطاقة والموارد إلى نتائج ملموسة. فالتعاون بين الدول المجاورة والحكومة العراقية أصبح الآن أكثر من أي وقت مضى شرطا مسبقا لإشاعة الاستقرار في العراق وفي المنطقة برمتها.

يود وفدي أن يثني على بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في العراق على نشاطها منذ تجديد ولايتها، وأن يحيي الممثل الخاص للأمين العام، السيد ستيفان دي مستورا، على الأعمال التي اضطلع بها، فهو يقوم بمهمة صعبة هامة بقيادته انتشار البعثة، وبمسؤولياتها الجديدة، في كل أراضي العراق. وكما جاء في القرار ١٧٧٠(٢٠٠٧)، يتعين أن تكون البعثة قادرة على الاضطلاع بعملها في ظروف أمنية مرضية. وفي سياق الأجل النهائي، في نهاية السنة، لولاية القوة المتعددة الجنسيات، المنصوص عليه في القرار ١٧٧٠(٢٠٠٧)، ينبغي لنا أن نبدأ بالتفكير في تدبير الحماية للبعثة على الأمد البعيد.

والإطار الزمني ذاك نفسه يعني أن مجلس الأمن يجب أن يعكف على التفكير في تطوير النظام القائم على صندوق تنمية العراق والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة. وهذا ينبغي الاضطلاع به بالتشاور مع حكومة العراق.

فرنسا ملتزمة بوحدة العراق الديمقراطي وسيادته وسلامته الإقليمية، وتعيد تأكيد استعدادها لمساعدة العراقيين. وابتداء من ١ تموز/يوليه، ستتولى فرنسا رئاسة الاتحاد الأوروبي، وإننا نطمئن كل العراقيين على أننا نقف على أهبة الاستعداد لمساعدتهم في بناء مستقبلهم المشترك وتحقيق المصالحة الوطنية، بقصد استعادة السلام والأمن اللذين يستحقونهما، في دولة ديمقراطية غنية بتنوعها. وتلك كانت الرسالة التي نقلها وزير الخارجية الفرنسي برنار كوشنر أثناء زيارته الأخيرة للعراق.

السيد شركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يسعدنا أن نرحب في مجلس الأمن بالسيد هوشيار زيباري، وزير خارجية العراق. لقد استمعنا باهتمام إلى بيانه عن جهود العراق لتحقيق المصالحة الوطنية والتنمية الاقتصادية في بلده. وكما نعرب عن امتناننا للإحاطات الإعلامية التي ووفي المجلس بها هذا الصباح.

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ أيدنا قرار مجلس الأمن بتمديد إضافي لولاية القوة المتعددة الجنسيات حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، لأننا لمسنا ضرورة بقاء القوات الأجنبية في العراق في نطاق مجلس الأمن. وإننا نتفق على أن القوة المتعددة الجنسيات تؤدي، إلى حد ما، دورا مساعدا على الاستقرار بالحيلولة دون اندلاع حرب أهلية كاملة النطاق. لكن هذه الحالة لا يجوز أن تستمر إلى

ما لا نهاية له. وإن السيادة الأصيلة للعراق لا يمكن ترسيخها إلا بعد نقل المسؤولية الكاملة عن الأمن إلى القيادة العراقية، وبعد انسحاب القوات الأجنبية من البلد.

ومن المهم في ذلك السياق كفالة أن اتفاق مركز القوات المزمع بين الولايات المتحدة والعراق لا يجسد تواجدا إلى ما لا نهاية للقوات الأجنبية في العراق، وإلا فإننا سنواجه خطر حالة يستفحل فيها الشقاق بين صفوف المجتمع العراقي، مما سيزيد من تفاقم الأوضاع السياسية المحلية ويضاعف من العواقب السلبية على الحالة الأمنية. ومن شأن وضع جدول زمني لسحب القوة المتعددة الجنسيات من العراق لا أن يخفف حدة التوتر في البلد فحسب، وإنما أن يوفر أيضا زخما هاما للجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية والاتفاق.

لقد أعرب مجلس الأمن مرارا وتكرارا عن تأييده الثابت لسيادة العراق واستقلاله السياسي وسلامته الإقليمية. وإن الاتحاد الروسي يؤيد بحزم تلك المبادئ ويثق بأن العراقيين قادرون على أن يقرروا مستقبلهم باستقلالية وعلى أن يحسموا المسائل المدرجة في جدول أعمالهم الوطني. ولهذا يتسم بالأهمية ضمان أن وجود القوات الأجنبية في العراق لا يقوض سيادة البلد بأي حال من الأحوال، وأنه يتسق مع موقف مجلس الأمن من هذه المسائل.

ثمة مشكلة أخرى هي مشكلة المحتجزين العراقيين – لا سيما الأطفال – الذين تحتجزهم القوة المتعددة الجنسيات في سجون عسكرية. من الأمور الجوهرية أن يجري التقيد بالمعايير الإنسانية الدولية في ذلك السياق.

نلاحظ أنه ما زالت أوجه قصور كثيرة مستمرة بالنسبة إلى أنشطة صندوق تنمية العراق. ولكن لم تتخذ أي تدابير حاسمة لتصحيحها. وعلى وجه التحديد لم يطرأ انخفاض على كميات النفط المهربة، وإن الممارسات الحسابية للصندوق ومنهجيات وأشكال إبرام العقود مع الأجانب – وبخاصة مع المتعاقدين الثانويين من الولايات المتحدة – تثير مخاوف خطيرة. وهذا كله يعود إلى الافتقار المزمن إلى الشفافية في عمل الصندوق.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٠